منشورات معهد التدريب على الانماء

لبنان عند المنعطف

بيروت
١٩٦٣

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

مجلس الانماء والاعمار
– دائرة التوثيق –
رقم متسلسل : _____

Reçu le 8 Déc. 1964

منشورات معهد التدريب على الانماء

لبنان عند المنعطف

بيروت
١٩٦٣

ان مدير معهد التدريب على الانماء
واضع هذا الكتاب
هو مسؤول عن جميع ما ورد فيه

توطئة

وطّد لبنـــان العزم ، منذ خمس سنوات ، على ان يبدأ عملية انمائه الاقتصادي والاجتماعي وان يرسي مستقبله على القواعد العلمية التي بدأت تفرض نفسها في كل بلد متطور وحديث . ولم يكن امامه ، من اجل ذلك ، غير طريق واحد : اجراء احصاء اجمالي وتحليل جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تكوّن الواقع اللبناني .

وقد ادرك فخامة رئيس الجمهورية اهمية هذه الدراسة العامة لموارد لبنـــان وحاجاته وقرر القيام بها ، وعهد بذلك الى الاب لوبريه مدير معهد الابحاث والتدريب على الانماء (ايرفد) في باريس .

وقد تولت بعثة ايرفد اعمال الاستقصاء في بداية ١٩٦٠ . وفي شهر ايار ١٩٦١ رفع الاب لوبريه الى الحكومة تقريرًا يقع في سبعة اجزاء هو بمثابة درس عام لمستويات المعيشة في جميع مناطق لبنـــان مع بيان بجميع الموارد التي تنعم بها البلاد وتمكنها من تحقيق انماء شامل متناسق .

وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢ رسم الرئيس شهاب في رسالته الى الشعب اللبناني الخطوط الرئيسية لسياسته الانمائية كما يلي :

« لقد وعى اللبنانيون مدى الحاجة الى عمل اساسي لاصلاح مقوّمات الحياة العامة . ومنذ تسعة عشر عاماً حقق الشعب اللبناني يوماً فيوماً استقلال الدولة . وها هوذا اليوم يحقق دولة الاستقلال . ومنذ ولادة الاستقلال والمواطن اللبناني يتألم لكي يرى قواعد دولة حديثة ترسو في ارضه » .

« بقدر ما تشعرون في الوقت الحاضر بان حاجاتكم الاساسية ، المفروض في الدولة تأمينها ، تسير اليكم كحقوق لا كهبات ، لا يمليها تميّز ولا يشوبها تفريق ، يحق لكم ان تطمئنوا الى ان طلائع الجهد المبذول لن تمنى بعقبة عن التقدم والتوسع حتى تعم الوطن في مختلف مناطقه والشعب في مختلف فئاته » .

« ان العمل الانمائي الذي يجري في الميادين الاقتصادية والاجتماعية يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، الى صهر اللبنانيين في مجتمع واحد ، تقوم وحدته الوطنية على ايمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل الى شعب واحد والولاء الخالص لوطن واحد » .

«وبالروح الجديد، روح الحرص على تنظيم العلاقات الاجتماعية على قواعد حديثة تسعى الدولة لحل المشكلات الاجتماعية على شكل يمكّن من تعزيز الاعتقاد بأن بلداً يريد ان يصبح عصرياً وان ينمّي حياته الاقتصادية والاجتماعية **يستطيع ان يحقق ذلك في ظل الديموقراطية** » .

لقد كان من الضروري ان نذكر هنا هذا المقطع من رسالة الرئيس شهاب لانه يحدد السمة التي تعطي الانماء اللبناني طابعه الجديد . ان ميزة الانماء اللبناني ترتكز على هذا المبدأ الديموقراطي : « الاقناع وليس الاكراه » .

على ضوء هذا المبدأ رسمت الحكومة الخطوط الكبرى لسياسة الانماء اللبناني .

اننا نعرض في الصفحات التالية ما يجوز تسميته من الآن فصاعداً « ستراتيجية الانماء اللبناني » المتضمنة جميع التوجيهات والارشادات والمقررات وهي تشكل في مجملها « السياسة اللبنانية للانمـــاء » .

ان المقاييس العامة للتنمية والتخلف غير قابلة للتطبيق بشكل مناسب في لبنـــان ، بسبب تركيباته الاساسية ، والسلوك الخاص الذي ينتج عنها ، فالتنمية اللبنانية هي من نوع خاص ، وتحديدها هو من الاهمية بمكان .

لقد ساعدت الدراسة التي جرت حول اوضاع البلاد منطقة منطقة وقطاعاً قطاعاً ؛ وفقاً لاستمارتين ؛ مدنية وريفية ؛ على تحديد الامكانات والقدرات الخاصة بكل منطقة ، على ضوء التجهيزات الموجودة في مختلف قطاعات الاقتصاد .

والنتائج التالية هي حصيلة هذه الدراسة .

مفهوم الانماء اللبناني

لقد خطا مفهوم الانماء العام خطوات كبيرة في السنوات العشر الاخيرة . يدلّل على ذلك بالدرجة الاولى ، تقرير الامين العام للامم المتحدة ومشروع « السنوات العشر للامم المتحدة من اجل الانمـــاء » .

١ ــ كانت الدراسات الاولى في الانماء ، لعشر سنوات خلت ، تنظر الى الموضوع من زاويته الاقتصادية وحسب . ثم تبين بعد اختبارات فاشلة ان العوامل الخارجـــة عن الاقتصاد كالعوامل النفسانية والاجتماعية والسياسية هي مقوّمات الانماء الاصيل .

ثم بدا ان كل مخطط انمائي تقرّه الحكومة وتنفذه الوزارات بمعزل عن السكان لا يعطي النتائج المنتظرة . فانصرف الفكر الى موضوع « تنمية المجتمعات المحلية » واهمية موازرتها في الانماء العام . ومنها نشأ الاهتمام بالانماء القطاعي والمحلي مع ما يتضمنه من استصلاح في المناطق ، وتجهيز تقني محلي وموازنة محلية الى غير ذلك من مكوّنات الانماء الاقليمي واللامركزي . وانطلاقاً من هذه التجارب ومن هذا التطور ، حاول الاختصاصيون ان يوفّقوا بين هذه الاتجاهات التي في مجموعها تكوّن الانماء الصحيح والمتكامل .

٢ ــ عناصر الانماء المنسجم :

أ ــ ان لم يكن الانماء في آن واحد اقتصادياً واجتماعياً معاً ، فلا انماء اصلاً . اما هدف الانماء ، فهو رفع مستوى السكان كافة وبصورة خاصة الطبقات الاكثر تخلفاً . وهكذا **يكون الانماء انسانياً** بالدرجة الاولى .

ب ــ يفترض الانماء اقطاباً انمائية . والقطب هو عبارة عن مركز معين لنشاطات متكاملة متجمعة في المركز أو في القطب ومنها تنتشر الى الاطراف والضواحي . وكي يكون المركز قطباً ، يجب ان تتوفر فيـــه جميع الاجهزة التقنية والاقتصادية والثقافية ، كما يفترض ايضاً جهازاً ادارياً وحكومياً يسيّر الاوضاع والسكان نحو تحقيق الانماء . ان فكرة الاقطاب هي اساسية في عمليات الانماء . والاقطاب على اربع درجات متفاوتة .

ج ــ **الاقطاب الاولية** هي عادة التجمعات الكبرى حيث تتركز القوى الاقتصادية العظمى ، والخدمات والابحاث ، والسلطة السياسية ، كالعاصمة مثلاً وهي القطب الوطني العـــام .

الاقطاب الثانوية هي عبارة عن تجمع نفس النشاطات الموجودة في الاقطاب الاولية على الصعيد الاقليمي .

اما **الاقطاب الثالثية** فهي تؤثر على ما دون المنطقة والاقليم اي على اجزاء من المنطقة ، تعينها اما ظروف جغرافية او اقتصادية خاصة واما التقسيمات الادارية .

واخيرًا **الاقطاب الرابعية** او الاقطاب التي تؤثر على عدد من القرى هي من القرب الى القطب بحيث يستطيع السكان ان ينتقلوا اليه دون كبير عناء او كثير نفقة .

د ــ يجري **انتشار الانماء** بحركة انحدارية من القمة الى القاعـــدة **عبر الاقطاب** الوسيطة . فلا يتم انتشار الانماء ، او انه يتم على شكل غير منسجم ان لم يكن ثمة تشارك ومؤازرة بين النخبة التقنية والملاكات الادارية والسكان في آن واحد . وفي تعبير « لفرانسوا بيرو » : يجب ان يكون للانماء وقعه وصداه في النفوس لكي يجري الانتشار بشكل فعال ومنتظم.

وانطلاقاً من ذلك لا بد للاجهزة **الحكومية والادارية** من ان تتكيف مع مقتضيات الانماء، بدلاً من ان تكون منقولة عن اجهزة البلدان التي سارت اشواطاً بعيدة في هذا المضمار. فالحكومة بكاملها ينبغي ان تكون « حكومة انماء » كما ان الادارة في جميع مستوياتها يجب **ان تكون ادارة تستهدف الانماء .**

هـ ــ ان مبدأ العمودية الذي بموجبه تنتشر قرارات الاجهزة المركزية وتنفذ من القمة إلى القاعدة يجب ان يكمله مبدأ آخر **هو مبدأ الافقية** . ومعنى ذلك انه يجب ان تكون عند كل درجة من السلّم الاداري والحكومي اجهزة تقنية وادارية للتعاون والتنسيق، بحيث تؤمّن التماسك بين جميع القوى المحلية التي تعمل في ميدان الانماء .

و ــ يفترض الانماء انعاشاً مستمرًا ينحدر من اعلى الى اسفل ، وينطلق خاصة من الاجهزة التي تؤمّن التعاون والتناسق عبر جميع درجات السلّم حتى يبلغ القاعـــدة او القرى . وحيثما لا يتوفر هذا الانعاش ، لا ينتشر الانماء بل يحبط ويتوقف حتماً .

والانعاش على مستوى القاعدة هو على درجة كبرى من الاهمية . فهو يفترض نمطاً خاصاً تقنيّاً ونفسانياً في آن واحد. ويرمي الى الكشف في القرى وفي مجموعات القرى وفي الدساكر عن مستويات المعيشة وعن امكانات التطور وعن المنعشين التلقائيين المنبثقين من السكان المحليين . فاذا تمّ هذا كله **تتجه حركة الانعاش المنبعثة من الذروة الى القاعدة** وتلاقي استعدادات جماعية للتقبل وبادرات تنطلق بدورها من **القاعدة الى الذروة** . فالانماء في النهاية

عبارة عن تجاوب وتفاعل بين حركتين : حركة الانحدار من القمة الى القاعدة وحركة الارتقاء من القاعدة الى الذروة . وهكذا يصبح الانماء دافعاً بذاته ، ومصلحاً ومكملاً نفسه بنفسه ، فيجيء انماء قوياً شاملاً لجميع السكان ولجميع القطاعات معاً .

ز ــ يجب ان تكون الاجهزة الافقية عند مختلف درجات السلّم اجهزة تقنية وانعاشية معاً.ولا بد لهذه الاجهزة من ان تتضمن دوماً اختصاصيين مدربين على علم التنمية فضلاً عن تخصصهم التقني الخاص كالطبيب والمهندس والزراعي الخ...

ح ــ ان فشل عمليات الانماء كان على وجه الاجمال نتيجة لعدم وجود التقنيين والمنعشين المتدربين بالقرب من السكان في القاعدة ولتطبيق توجيهات الذروة تطبيقاً ميكانيكياً دون اخذ العوامل النفسية المحلية بعين الاعتبار .

خاتمة

نوجز هذه الملاحظات بتعبير واحد « **الانماء الشامل والمنسجم** ».

ــ وتعني كلمة « شامل » ان كافة فئات السكان على الاطلاق وان جميع القيم الانسانية يجب ان يصل اليها التطور الحديث والانماء .

ــ وتعني كلمة « منسجم » انه بفضل عزيمة المواطنين الذين يبحثون عن الخير العام وبفضل السلطات العامة وتوجيهاتها النيّرة يتم تلافي المغصّات الخنّاقة وتستخدم الموارد المالية والانسانية استخداماً مبنياً على قواعد المنطق والخير العام .

وحين ينظر الى الانماء هذه النظرة ، يصبح الانماء « اصيلاً » ، ويمكن تحديده كما يلي :

« هو سلسلة من الانتقالات التصاعدية يحققها سكان معينون بجميع اجزائهم وفئاتهم وذلك من مرحلة اقل انسانية الى مرحلة اسمى انسانية ، بأسرع ما يكون وبأقل اكلاف ممكنة بالاعتماد على تكاتف وتآزر جميع ابناء الوطن الواحد».

تركيب لبنان الخاص

لبنـــان هذه الزاوية من الارض التي لا تغطي اكثر من عشرة آلاف ومائة وخمسين كلم٢ ، يتكشف عن المتناقضات الاكثر حدّة . تناقضات جغرافية ، اولاً ، فالمنحدر اللبناني المتوسطي يختلف جداً عن نجود السلسلة الشرقية ، شبـــه الصحراوية . من حيث تنوّع الارتفاعات ، والتضاريس وتنوع التربة والمناخ ، والشمال لا يشبه بشيء الجنوب الذي يجعلك تشعر ببدء القحول الفلسطيني ، والسهل الساحلي ، الذي لا يشكل عبر امتداده ، الاّ بستاناً متتابعاً ، يختلف عن الجبل الملاصق له ، حيث اقل بستان هو انتصار الجهد على الطبيعة .

أ ــ التركيبات الاجتماعية

١ ــ السكان

ان الفئات الاجتماعية هي التي تتكشّف بشكل خاص عن المتناقضات الاكثر بروزاً ، فلبناني الجبل هو من غير عالم سكان الاطراف ، وساكن الاودية العالية هو غير ساكن السهول او المدن .

وللتعرف الى هذا التنوع الهائل في السكان ، تكفي جولة واحدة في بيروت ، حيث تتمثل جميع النماذج وجميع الاساليب وجميع انماط الحياة ، وحيث تلتقي ايضاً جميع درجات التطور.

أ ــ معدل زيادة السكان :

من المتفق عليه بين الخبراء ان معدل الزيادة السنوية للسكان في لبنان هو بنسبة ٢،٣ ٪ ، واذا طبقنا هذا المعدل على العدد المسجل عام ١٩٥٣ ، فاننا نحصل على الرقم ١،٦٢٦،٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٠ ، و١،٨٢٤،٠٠٠ عام ١٩٦٥ و٢،٠٨٨،٠٠٠ عام ١٩٧٠ واخيراً ٢،٣٤٠،٠٠٠ عام ١٩٧٧ .

وبما ان هنالك انخفاضاً في الولادات في المدن ، فانه يمكننا ان نعطي الرقم ٢،٣٠٠،٠٠٠

لعام ١٩٧٥ ، وهذا معناه ان هنالك ضغطاً مقلقاً يثقل نمو موارد البلاد ، حتى لو اكتفينا بابقاء الدخل الفردي على ما هو عليه حالياً .

هذا مع العلم ان الخبراء يعترفون بالاجماع ، بضرورة زيادة الدخل الوطني السنوي بنسبة ٤،٣ ٪ اذا كانت زيادة نسبة السكان ٢،٣ ٪ ، اللهمّ اذا كان لبنـــان يريد فعلاً ان ينمو .

ب ــ توزيع السكان :

ــ يعتبر سكان لبنان فتيين بمجموعهم .

٥٠ ٪ اعمارهم اقل من ٢٠ سنة

٣٤ ٪ تتراوح اعمارهم بين ٢١ و٦٠ سنة

٧ ٪ فقط اعمارهم تزيد على ٦٠ سنة .

ــ وينقسمون الى مدنيين وريفيين على الشكل التالي :

سكان ريفيون ٨١٠،٠٠٠ اي ٤٩،٢٥ ٪ من مجموع السكان

سكان مدنيون ٨١٦،٠٠٠ اي ٥٠،٧٥ ٪ من مجموع السكان

ــ وتجدر الاشارة الى ان بيروت وجبل لبنان يضمان وحدهما :

٨٢٢،٠٠٠ الفاً اي اكثر من نصف سكان لبنان ؛

منهم ٥٢٠،٠٠٠ الفاً في بيروت وثلاثمائة والفان في لبنان الاوسط .

ج ــ السكان العاملون :

يبلغ السكان ذوو القدرة على العمل ٨٠٠،٠٠٠ نسمة في لبنان ، بينما يبلغ عدد العاملين بالفعل ٤٥٠،٠٠٠ داثمين و١٣٠،٠٠٠ موسميين ، اي ما يعادل من ٢٦ الى ٣٦ ٪ من مجموع السكان ، وهي نسبة ضئيلة اذ ما قارناها بباقي البلدان ، من هنا ان تكون مشكلة العمل والاستخدام مطروحة في لبنان بكل حدتها .

٢ ــ مستويات المعيشة :

تشكو مستويات المعيشة من فروقات كبيرة بين الطبقات الاجتماعية من جهة وبين مناطق البلاد من جهة اخرى ، مما يخلق مشكلة عميقة ، لا يمكن قيام اي تفاهم او تعاون بين طبقات السكان بدون حلها .

والجداول البيانية التالية تساعد على معرفة مستويات المعيشة بمجملها .

الطبقات الاجتماعية في بيروت

	بائسون	طبقات شعبية	متوسطون	ميسورون	اغنياء
حي المدور	٤٠٪	٥٠٪	١٠٪	—	—
طريق الجديدة	١٥٪	٧٠٪	١٥٪	—	—
كرم الزيتون	١٥٪	٦٠٪	٢٠٪	٥٪	—
حي ابو موت	١٠٪	٧٥٪	١٥٪	—	—
السراي	١٠٪	٥٠٪	٣٠٪	١٠٪	—
الوطى	٢٠٪	٣٠٪	٤٠٪	١٠٪	—
مار نقولا	٤٥٪		٣٥٪	٢٠٪	—
فرن الحايك	—	١٥٪	٤٥٪	٣٠٪	١٠٪
الحمرا	٥٪	١٠٪	٣٠٪	٣٥٪	٢٠٪
سرسق	—	١٠٪	٢٠٪	٥٠٪	٢٠٪

لبنان الاوسط

	المنطقة٢ — جبل بيروت				
	المنطقة الفرعية ١ جبل الاصطياف		المنطقة الفرعية ٢ كسروان والفتوح		
	قرنة شهوان	فالوغا	مزرعة كفرذبيان	بحشوش	ريفون
المستوى الصحي	٢،٤٦	٢،٦٧	٢،٢	٢،١٢	٢،٥٨
التجهيز الصحي	٢،٠٧	٠،٩٤	٠،٩٤	٠،٣٥	٠،٨٢
المستوى الاقتصادي والتقني	١،٨٤	١،٩	١،٨٩	١،٧٦	١،٧١
المستوى المنزلي	٣	٢،٨٦	٢،٧٥	٢،٣١	٢،٣١
التجهيز المنزلي	٣،٣٨	٣،٤١	٢،٧٥	٢،٥٨	٢،٩٣
المستوى الاقامي العام	٣،٠٤	٣،٤٥	٢،٤١	١،٨٩	٣،٥
مستوى السكن	٣،٥٤	٣،٤٣	٢،١١	٢،٣٤	٣،١٧
المستوى المدرسي	٣	٢،٨٦	٢،٦٦	٢،٤	٣،٨٧
التجهيز المدرسي	١،٣٣	٢،٩٦	٢،٦	٢،٦٦	٢
العوامل النفسانية المدرسية	٣،٥٧	٣،١٤	٢،٦٤	٢،٧١	٢،٨٣
المستوى الثقافي	٣،٢٢	٢،٦٦	٢،٩	١،٩٣	٢،٣٨
وسائل الترويح عن النفس	١،٥	١،٥	١،٣٣	١،٣٣	١
المستوى العائلي	٣	٢،٧	٢،٤٦	٢،٧٣	٢،٧٦
المستوى الاجتماعي	١،٩٥	٢،٩٢	٢،٧٣	٢،٣٥	٢،٠٧
المعدل العام :	٢،٥٣	٢،٦٧	٢،١٦	٢،١	٢،٤٢

مقياس العلامات :

٠ — (لا نمو قط)
١ — (تخلف)
٢ — (انتقال من التخلف الى النمو)
٣ — (نمو)
٤ — (نمو زائد)

لبنان الاوسط

	المنطقة ٣	المنطقة ٤ ـ الشوف			
	الساحل	المنطقة الفرعية ١ الشوف بحد ذاتـــه			المنطقة الفرعية ٢ اقليم الخروب
	طبرجا	عماطور	الورهانية	عبيه	كترمايا
المستوى الصحي	٢،٤٣	١،٨٤	١،٤٦	٢،٠٧	١،٨
التجهيز الصحي	١،٥	٠،٨٨	٠،٦٤	١،٢٣	١،١١
المستوى الاقتصادي والتقني	١،٨٢	١،٥٨	١،٥٥	١،٦٧	١،٠٨
المستوى المنزلي	٢،٥٢	٢،١٨	٢،٢٧	٢،٦٤	١،٩٤
التجهيز المنزلي	٢،٧٦	٢،٦١	٢،٤	٢،٩٦	١،٨٤
المستوى الاقامي العام	١،٨٢	٢،٣٦	١،٧	٢،٢٧	١،٦٣
مستوى السكن	٢،٣٧	٢،١٣	٢،٢١		٢،٣٢
المستوى المدرسي	٢،٧	٢،٠٥	٢،٢٦	٣،٢١	١،٨
التجهيز المدرسي	١،٧٥	٢،٣	١،٠٣	٣،٢	٢،١٣
العوامل النفسانية المدرسية	٢،٥٧	٢،٦٦	٢،٥٧	٣،٢٨	٢،٠٧
المستوى الثقافي	٢،٢٦	١،٣٨	٠،٣٥	٢،٧٦	٠،٩
وسائل الترويح عن النفس	٠،٥	٠،٥	٠،١٦	١،٥	٢،٨٣
المستوى العائلي	٣،٧	٢،٥	٢،٤٦	٢،٩٣	٢،٢٥
المستوى الاجتماعي	١،٧١	١،٣٩	٢،٩٦	١،٤٩	١،٥٦
المعدل العام :	٢،١٣	١،٩٥	١،٧٠	٨،٤٣	١،٦٤

لبنان الشمالي

	المنطقة ١ سهل عكار		المنطقة ٢ هضاب عكار		
	المنطقة الفرعية ١ السهل بحد ذاته	المنطقة الفرعية ٢ التلال	المنطقة الفرعية ١ الهضاب الوسطى	المنطقة الفرعية ٢ الجومة	المنطقة الفرعية ٣ جبال عكار
	المسعودية	الجديدة	دير جنين	بزبينا	مشمش
المستوى الصحي	١،٦١	١،٣٦	١،٩٨	٢،٠١	١،٦٩
التجهيز الصحي	٠،٥٢	١،١٤	٠،٤٧	٠،٨٢	٠،٢٣
المستوى الاقتصادي والتقني	١،٢٣	١،٣١	١،٠٥	١،٣١	١،١٥
المستوى المنزلي	٠،٢٦	٢،٤	٢،١٣	٢،٧	٠،٦٩
التجهيز المنزلي	٠،٧٣	١،٧٦	١،٤٦	٢،٠٦	١،٣٣
المستوى الاقامي العام	١،٤٢	٢،٢٨	٢،٢	٢،٥٧	١،٧٨
مستوى السكن	٠	٠،٢٨	٠،٢٣	٠،٨٥	٠،٠٤
المستوى المدرسي	٠،١٦	٠،٢٥	١،٨	٠،٥	٠،١٦
التجهيز المدرسي	٢،٦٣	١،٥٢	١،٦٣	٢،٠٢	١،١٨
العوامل النفسانية المدرسية	٠،٥١	١،٩٥	٢،١	٢،١	١،٣٦
المستوى الثقافي	٠،٥٢	٠،٧٥	٠،٨١	١،٥٦	٠،٩
وسائل الترويح عن النفس	٠،٣٧	١،٤٢	١،٤٤	١،٧٥	٠،٨٢
المستوى العائلي	٠،٧٨	٢،٣	٢،١٣	١،٩٦	١،٢٥
المستوى الاجتماعي	١،٢٦	١،٤٨	١،٤٢	١،٦	١،٤٣
المعدل العام :	٠،٧١	١،٤	١،٤٤	١،٧٠	١

لبنان الشمالي

	المنطقة ٣	المنطقة ٤ — الجبل	
	الكورة والزاوية	المنطقة الفرعية ١ سير الضنية	المنطقة الفرعية ٢ قاديشا
	كفرزينا	نهرين	حدشيت
المستوى الصحي	١،٤٣	١،٨١	١،٥٣
التجهيز الصحي	١،١١	٠،١٧	١،٢٩
المستوى الاقتصادي والتقني	١،١٧	١،٣١	١،٣٤
المستوى المنزلي	٢،٧	١	١،٢
التجهيز المنزلي	٢،٤	١،٠٦	٢،٢
المستوى الاقامي العام	٢،٧١	٢،٢١	١،٨٥
مستوى السكن	١،٧١	٠،٠٤	٠،٠٤
المستوى المدرسي	٠،٨٣	٠،٨٣	١،٣٣
التجهيز المدرسي	٢،٣١	١،٥	١،٣١
العوامل النفسانية المدرسية	١،٩	١،٩	٢،٥٦
المستوى الثقافي	٢،١٣	١،٥٦	١،٣٦
وسائل الترويح عن النفس	١،٩٩	١،٥٦	١،٤٢
المستوى العائلي	٢،٤٣	١،٨٤	١،٨
المستوى الاجتماعي	٢،٣٢	٢،٠٢	١،٥٩
المعدل العام :	١،٩٨	١،٣٥	١،٤٩

لبنان الشمالي

	المنطقة ٥ وسوط البترون وجبيل	المنطقة ٦ منطقة لبنان الشمالي الساحلية	الامثلة اللانموذجية	
	تولا	بحنين	بيتو	شكا
المستوى الصحي	١،٢٣	٢،٠	٢،٤٦	١،٨٥
التجهيز الصحي	٥،٠	١،٣٥	٠،٥٧	١،١٧
المستوى الاقتصادي والتقني	١،٢٨	١،٠٥	١،٣٤	١،٧٣
المستوى المنزلي	٣،١٢	٢	٢،٩٣	٢،٠٤
التجهيز المنزلي	٢،٤	١،٧٣	٢،٤٣	٢،٧
المستوى الاقامي العام	٢،٥٧	٢،٢٨	٣،٢٦	٢،٥٧
مستوى السكن	١،٦٣	٠،٥٢	٢،٢٣	١،٥٧
التجهيز المدرسي	٢،٢٦	١،٥	٢،٦٨	٢،٢٦
العوامل النفسانية المدرسية	١،٨	٢،١٨	٣،٢٢	٣،٢٣
المستوى الثقافي	١	١،٥٢	٢،٥٤	٢،١٨
وسائل الترويح عن النفس	٢،١٩	١،٢٧	٢،٧٦	٢،٨٣
المستوى العائلي	٢،٤٦	٢،٠٣	٢،٩	٢،٨٤
المستوى الاجتماعي	١،٥	١،٧٥	٢،٢١	١،٩٢
المعدل العام :	١،٧٦	١،٥٨	٢،٣٨	٢،٢٩

طرابلس

بعل السراقبة	(المعدل العام ١)
باب التبانة	(المعدل العام ١،٢)
المدينة القديمة	(المعدل العام ١،٧)
المينـــا	(المعدل العام ١،٩)
المطران	(المعدل العام ٢،٧)

لبنان الجنوبي

	المنطقة ١ جبل جزين	المنطقة ٢ ما وراء صيدا	المنطقة ٣ ـ جبل عامل		
	كفرحونة	لبعـــا	ياطر	شقرا	زوطرالشرقية
المستوى الصحي	٢،١٣	١،٧٢	٠،٩٢	١،٠٧	١
التجهيز الصحي	١،٣٥	١،٢٦	٠،٢٩	٠،٢٩	١،٢
المستوى الاقتصادي والتقني	١،١٧	١،١٨	٠،٩٢	٠،٧٨	١،١٥
المستوى المنزلي	٢،٥٢	٢،٦٥	١،٣٩	١،٥٤	٢،١٦
التجهيز المنزلي	٢،٦٧	٢،٦٨	١،٦٢	٢،٤٦	٢،٣
المستوى الاقامي العام	١،٧٤	١،٨	٠،٥	٠،٥٤	٠،٦١
مستوى السكن	٢،٠٩	١،٨٥	١،٠٥	٠،٨٥	١،٦٩
المستوى المدرسي	٢،٩٠	٣،١٤	١،٨٦	٣	١،٥٨
التجهيز المدرسي	٢،٤٣	٢،٢٣	١،٣٣	٢،٠٦	١،٥٣
العوامل النفسانية المدرسية	١،٧١	٢،٩٢	٢،٥٧	٢،٥٧	٢،٠١
المستوى الثقافي	١،٣٣	٢،٦١	٠،٠٤	٠،٠٩	٠،١
وسائل الترويح عن النفس	١	٠،٦٦	٠،٥	٠،٨٣	٠،٨٣
المستوى العائلي	٢،٠٦	٢،٢٣	٢،١٢	٢،٣١	٢،٠٣
المستوى الاجتماعي	١،٣٢	١،٢٥	١،٧٢	١،٤٣	١،٤٤
المعدل العام :	١،٩٨	١،٨٦	١،٢	١،٤٤	١،٤٢

لبنان الجنوبي

	المنطقة ٤ الساحل		المنطقة ٥	
	العباسية	العدوسية	مرجعيون ميماس	حاصبيا الكفير
المستوى الصحي	١،٥٠	٢،١٩	١،٩٣	١،٢٧
التجهيز الصحي	١،٢٩	٠،٤٧	١،٠٥	٠،٩٤
المستوى الاقتصادي والتقني	١،٣٩	١،٦٨	٠،٨٦	١،٢١
المستوى المنزلي	٢،٤٢	٢،٥٩	٢،٢٦	٢،٠٧
التجهيز المنزلي	٢،٠٦	٢،٤	٢،٦٢	٢،٤
المستوى الاقامي العام	١،١١	١،٤٥	١،٠٩	١،٨٣
مستوى السكن	٠،٩٦	١،٣٥	١،٨٢	٢،٢٨
المستوى المدرسي	٢،١٦	٢،٣٣	٢،٤٦	٣،٢
التجهيز المدرسي	١،٧٢	٢،١٣	١،٥	٢،٧٣
العوامل النفسانية المدرسية	٣،١٤	٢،٧١	٣	١،٧١
المستوى الثقافي	٠،٣٣	٠	١،١٩	١،٥
وسائل الترويح عن النفس	٠،٦٠	٠،٣٣	٠،١٦	٠،٥
المستوى العائلي	١،٩٣	٢،٢٦	١،٩٢	٢،٢٨
المستوى الاجتماعي	١،٣٩	١،٣	١،٩	١،٩٩
المعدل العام :	١،٥٧	١،٦٦	١،٧	١،٩٤

صيدا

المدينة القديمة	(المعدل العام ١،٦)
المدينة الجديدة	(المعدل العام ٢،٠٥)

لبنان الشرقي

	المنطقة ١ الهرمل		المنطقة ٢ بعلبك				
	المنطقة الفرعية ١ جرود الهرمل	المنطقة الفرعية ٢ الهرمل الشرقي	المنطقة الفرعية ١ اليمونه	المنطقة الفرعية ٢ هضاب بعلبك		المنطقة الفرعية ٣ سلسلة الجبال الشرقية	المنطقة الفرعية ٤ منحدرات بعلبك
	شربين	جديدة	شليفا	يات	خضر	جنتا	كسرنابا
المستوى الصحي	٠،٦٦	١،٥٣	١،٦١	١،٥٣	١،٧٦	١،٥٣	١،١١
التجهيز الصحي	٠،٢٣	٠،٨٦	٠،٧٦	١،٠٥	٠،١٧	٠،٤٤	٠،٤٧
المستوى الاقتصادي والتقني	٠،٦٤	١،٥٨	١،٩٤	١،٩١	١،١٩	١،٣١	١،٥٢
المستوى المنزلي	١،٢٨	١،٨٩	٢،٠٥	١،٣٦	١،١٥	١،٤٤	١،٧٢
التجهيز المنزلي	١،٠٤	٢،١٣	٢،٠٧	١،٣٤	٢	١،٧٧	٢،٢٦
المستوى الاقامي العام	٠،٦٣	١،٠٥	١،٠٤	١،٣٦	٠،٢٧	١،٤٥	٠،٩٣
مستوى السكن	١،٦٦	١،٦٨	١،١٢	١،٠١	١،١٦	١،٠٨	١،١١
المستوى المدرسي	١،٥٣	٢،٤٦	١،٢	١،٤	٠،٨	١	٠،٨٦
التجهيز المدرسي	١،٥٦	٢،٤٦	١،٩٨	١،٦٦	١	٢،٠٦	٢،٠٦
العوامل النفسانية المدرسية	١،٩٢	٢،٦٤	٢،١٤	٢،٤٢	١،٥٧	١،٨٥	٢،٧١
المستوى الثقافي	٠	٠،٦٤	٠،٠٩	٠،٠٤	٠	٠	٠،١٦
وسائل الترويح عن النفس	٠	٠،١٣	٠،٣٣	٠،٤١	٠،٢٥	٠،٤١	٠،٣٣
المستوى العائلي	١،٣٧	٢،٠٩	٢،٣	١،٤	١،١٥	١،٠٩	١،٧٥
المستوى الاجتماعي	١،٧٨	١،٧٨	١،٨٩	١،٨٩	١،٥٧	٢،٣٨	١،٩٧
المعدل العام :	١	١،١٢	١،٤٧	١،٣٤	٠،٩٣	١،٢٧	١،٣٥

لبنان الشرقي

	المنطقة ٣ زحلـــه				المنطقة ٤ راشيـــا	
	المنطقة الفرعية ١ منحدرات زحله	المنطقة الفرعية ٢ البقاع الاوسط	المنطقة الفرعية ٣ البقاع الغربي	المنطقة الفرعية ٤ دير الغزال	المنطقة الفرعية ٥ البقاع الشرقي	المنطقة الفرعية ١	المنطقة الفرعية ٢
	جديتا	المرج	صغبين	ديرالغزال	لالا	المحيدثة	ينطا
المستوى الصحي	٢،٢٣	١،٩٢	١،٩٥	١،٨٩	١،٦٩	١،٨٦	٢،٠٣
التجهيز الصحي	١،٦٤	١،٢٩	١،٤٧	١،٠٥	٠،٨٨	٠،٨٢	٠،٨٨
المستوى الاقتصادي والتقني	٢،١	٢،٠٨	١،٣٦	١،٣٦	١،٤٧	٠،٩٧	١،١
المستوى المنزلي	٢،٣٤	٢،٠٧	٢،٦٣	٢،٧٣	١،٣٤	٢،١٣	١،٨٦
التجهيز المنزلي	٢،٨٧	٢،٣٧	٢،٥٦	٢،٣٦	٢،٠٣	١،٩٣	١،٩١
المستوى الاقامي العام	٢،٨٨	١،٧٧	٢،٠٩	١،٤٥	١،٤	١،٦٨	١،٣١
مستوى السكن	٢،٤٩	١،٥٢	٢،٣٣	١،٣٥	١،٤٨	١،٨	١،٩
المستوى المدرسي	٢،٦٣	٢	٢،٦٦	٢	١،٩	٢،٧٢	١،٨٦
التجهيز المدرسي	٣	١،٦٦	٣،٤٣	١،٠٥	٢،٩٣	٢،٢٦	٢،٣٣
العوامل النفسانية المدرسية	٣،٢٨	٢،٧١	٣،١٤	٢،٨٥	٢،٥٧	٢،٧١	٢،٨٥
المستوى الثقافي	٠،٨٢	٠،٤٢	١،٦٦	١،٧٦	٠،٦٩	١،٣٥	٢،٦٤
وسائل الترويح عن النفس	١،٦٦	٠،٨٣	١	٠،٠٥	٠،٦٦	٠،٣٣	٠،٢٥
المستوى العائلي	٢،٢٨	١،٥٨	٢،٦٢	٢،٣	١،٠٩	١،٢٥	٢
المستوى الاجتماعي	٢،٠٧	١،٦١	٢،٣١	١،٢٥	١،٨٧	١،٦٥	١،٨٩
المعدل العام :	٢،٥٣	١،٧٠	٢،٢٤	١،٧٤	١،٥٧	١،٦٨	١،٦٣

خلاصة :

ان الملاحظات التي تمّ استخلاصها من المقارنات ، والنتائج التي كشف عنها تحليل الاوضاع المعيشية في لبنان ، بينت لنا ان التجمعات الريفية ، التي بدأت تسير في طريق التنمية او تقدمت فيه ، هي مركزة في جبل لبنان ، اما باقي البلاد فلا يزال في درجة تخلف وان يكن على درجات مختلفة ، ففي الشمال يسيطر اللانمو وفي الجنوب يسيطر التخلف .

ويبدو لبنان مقسماً الى ثلاث مناطق متباينة من حيث مستويات المعيشة .

— المنطقة التي بدأت تسير في طريق النمو او تقدمت فيه ، جبل لبنان من كسروان الى الشوف ، مع منحدره الشرقي .

— منطقة اللانمو او التخلف المطلق في شمالي البلاد ، وتشتمل على قرى محافظة الشمال وقرى البقاع الشمالي ، الهرمل وبعلبك .

— منطقة التخلف ، الجنوب يضاف اليه الشوف والبقاع الغربي .

ان الحالات اللانموذجية في الشمال هي اكثر تقدماً من باقي القرى في نفس المنطقة ، وفي الوسط اثنان على ثلاثة منها هي اكثر انخفاضاً ، بينما في الجنوب والبقاع ، فالحالات اللانموذجية والقرى الاخرى هي متساوية .

ان بيروت تتصل بمنطقتها اكثر من اتصال المدن اللبنانية الباقية بمناطقها وتأتي بعدها زحلة فطرابلس فصيدا .

هذه هي الملاحظات الضرورية لتكوين نظرة عن المناطق اللبنانية المختلفة ازاء المشكلات التي يطرحها الانماء في لبنان .

٣ — الدخل الوطني

لقد درس الدخل الوطني لاول مرة في لبنان سنة ١٩٥٠ ، واخذت هذه الدراسة كأساس لمعرفة الدخل في السنوات اللاحقة .

كان الدخل الفردي عام ١٩٥٧ : ١،٠٠٠ ليرة لبنانية في السنة اي ٣١٥ دولار ، واذا اخذنا بعين الاعتبار معدل نمو السكان (٢،٣ ٪) فان معدل زيادة الدخل ينخفض الى (٢،١ ٪) وقد ساعدت دراسة توزيع الدخل في لبنان على معرفة الامور التالية :

٩ ٪	من السكان باثسون ، دخل العائلة منهم وعدد افرادها خمسة	١٢٠٠ ل.ل في السنة
٤٠ ٪	فقراء دخل العائلة منهم السنوي	٢٥٠٠ ل.ل »
٣٠ ٪	متوسطو الحال دخل العائلة منهم السنوي	٤٠٠٠ ل.ل »
١٤ ٪	ميسورون ، دخل العائلة السنوي يقرب من	١٥٠٠٠ ل.ل »
٤ ٪	اغنياء ، دخل العائلة السنوي يزيد على	١٥٠٠٠ ل.ل »

٤ — التعليم

ان درجة التعليم عند السكان — وهي معطيات هامة جداً للتنمية — مؤاتية وهي في مكانة مرموقة بالنسبة للبلدان المجاورة ، ولكنها غير كافية اذا قارناها بالبلدان النامية . واليكم هذا الجدول البياني عن وضع التعليم .

	مدارس ابتدائية وتكميلية			مدارس ثانوية		
	عددها	عدد التلامذة	عدد المعلمين	عددها	عدد التلامذة	عدد المعلمين
مدارس عامة	١٣٠٠	١٣١٠٠٠	٦٩٠٠	١٢	٢٩٠٠	٢١٠
مدارس خاصة	١١٠٠	١٣٧٠٠٠	٤٨٠٠	١٢٢	٣٧٥٥٠	٥٢٠
المجموع :	٢٤٠٠	٢٦٨٠٠٠	١١٧٠٠	١٣٤	٤٠٤٥٠	٧٣٠

نتبين من هذا الجدول ان لبنان يملك عدداً كافياً من المدارس ، وان يكن غير موزع بشكل ملائم على مناطق البلاد وفقاً لحاجاتها .

أ — التعليم الابتدائي :

ان ١٣ ٪ من السكان الذين هم في سن التعليم ، اي حوالي ٥٢،٠٠٠ ولد هم بغير مدارس ، وهذا الرقم يزيد سنة بعد سنة ، وسيبلغ هذا العدد ٨٠،٠٠٠ عام ١٩٦٤ .

ان مائتي مدرسة من اصل ٣،٠٠٠ حكومية ، هي ملك الدولة ، مما يدل على ان مخطط بناء المدارس لا يتجاوب مطلقاً مع الحاجات الحقيقية .

ان عدد الجهاز التعليمي هو غير كاف ، فالمرحلة الابتدائية فقط ، تقتضي وجود ٣،٠٠٠ معلم لتأمين الحاجات الملحة .

ان التعليم الخاص هو الراجح في لبنان ، وعلاقته مع الدولة محدودة وهو لا يخضع الاّ لقليل من المقاييس .

ب — التعليم الفني والمهني :

لقد اهمل هذا النوع من التعليم مدة طويلة ، مع العلم ان له دوراً هاماً في التنمية ، التي تقتضي وجود عمال متدربين ، وفنيين ومعاوني مهندسين ، ورؤساء ورش بعدد كبير ، وهو شيء ينقص حالياً جداً في البلاد .

ج ــ التعليم العالي :

للتعليم العالي في لبنـــان اربع جامعات : الجامعة اللبنانية وفيها ٣٢٠٠ طالب ، وجامعة القديس يوسف ١٣٠٠٠ طالب والجامعة الاميركية ١١٩٩ والجامعة العربية ٦٤٠ ، ومدرسة الآداب العليا ٢٥٠ ؛ومركز الدروس والرياضيات ٢١٠ ، والاكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة ١٥٠ بما في ذلك فرعها الجديد في طرابلس .

يدخل في هذه الارقام الطلاب الاجانب الذين يتابعون دراساتهم العالية في بيروت ، ولكن لا يدخل الطلاب اللبنانيون الذين يدرسون في الخارج وعددهم يقارب الالف .

د ــ الأجهزة والنخبة العلمية والفنية :

ان الشعب الذي يريد ان ينمو هو بحاجة بشكل خاص الى اجهزة علمية وفنية ، ولبنان من هذه الناحية هو في وضع مقبول .

يبلغ عدد المهندسين اللبنانيين ١٥٠٠ ، ثلاثمائة منهم يعملون في الخارج ، يضاف اليهم ١٠٠ مهندس اجنبي يعملون في لبنـــان .

أكثريتهم متخصصون في البناء والاشغال العامة ، وعدد قليل منهم متخصص في الصناعة والزراعة ، وهذا العدد يبدو ضئيلاً في اطار الاختصاصات التي يحتاجها لبنـــان .

اما مشكلة الاطباء فهي في توزيعهم : يوجد في لبنـــان ١٤٤٥ طبيباً ، ١٤٥ طبيب اسنان ، ٣٣٢ صيدلياً ، ٩٦٤ قابلة قانونية وممرضة و٢٩ مراقب صحي . يوجد طبيب لكل ١١٢٥ نسمة ، ولكن تركيز الاطباء في بيروت يثير مشكلة هامة . ٦١،٨ ٪ منهم يعملون في العاصمة .

يشتمل الجهـــاز العلمي على :

- ١٠٠ كيمائي بينهم ٢٠ اجانب ،
- ٧٢ بيولوجياً منهم ١٢ اجانب ،
- ١٨ خبيراً اجتماعياً بينهم ٨ اجانب ،
- ٧٠ اختصاصياً في الرياضيات بينهم ٢٠ اجانب ،
- ١٠٥ احصائيين بينهم ٣٠ اجنبي .

٥ ــ الهجرة الريفية

ان وجود فروقات في مستويات المعيشة بين المناطق ، بالاضافة الى دخل العمال الزراعيين الضئيل، والى نمو السكان السريع ، جميع هذه الامور تزيد من جاذبية المدن وبصورة خاصة العاصمة .

فقد اعطت الدراسات التي جرت حول نمو بيروت وضاحيتها ، الارقام التالية :

١٩٥٩	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
٦٠٠،٠٠٠	٧٣٧،٠٠٠	٨٠٤،٠٠٠	٨٧٧،٠٠٠

وقد جرت دراسات مماثلة للمدن الباقية فاعطت التقديرات التالية :

المدينة	١٩٥٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥
طرابلس	١٢٥،٠٠٠	١٤١،٠٠٠	١٥٥،٠٠٠	١٧٢،٠٠٠
زحلـــه	٤٠،٠٠٠	٤٥،٠٠٠	٥٠،٠٠٠	٥٥،٠٠٠
صيدا	٣٠،٠٠٠	٣٤،٠٠٠	٣٧،٠٠٠	٤١،٠٠٠

ان هذه البيانات هي نتيجة دراسات تقريبية ، ولكنها تساعد على كل حال في لبنان ، على معرفة اهمية الهجرة الريفية نحو مراكز التجمعات . وقد بدأت هذه المشكلة تشغل المسؤولين فيما يتعلق بتحديد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد . اذ انه يجب زيادة قدرة المدن على الاستخدام بنسبة زيادة السكان ، خاصة في قطاعات الصناعة والحرف والخدمات ، على ان يصار الى تجنب تكثيف الخدمات التجارية التي اصبحت فائضة جداً .

٦ ــ الهجرة

يعود تاريخ الهجرة اللبنانية الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وقد قدرت ارقام زيادة الهجرة السنوية على الشكل التالي :

١٨٦٠–١٨٩٠	١٩٠٠–١٩١٤	١٩٢١–١٩٣٩	١٩٥١–١٩٥٩	١٩٦٠–١٩٦٣
٣٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٤٠٠	٢٨٥٠	١٥٠٠

لقد كان عدد اللبنانيين القاطنين في الخارج يقدر بمليون ومائة وثلاثة واربعين الفاً عام ١٩٥٩ ما عدا سبعين الف مهاجر موقتين موجودين في ايران والكويت والعراق وباقي بلدان الجزيره العربية .

من المنتظر ان ينخفض عدد المهاجرين اللبنانيين بشكل كبير لفترة طويلة وان يزداد عدد العائدين مما سيزيد من حدة مشكلة الاستخدام في الاراضي اللبنانية .

٧ ــ مشكلة الاستخدام

لنفترض ان معدل الزيادة السنوية للسكان سينخفض من ٢،٣ ٪ الى ٢ ٪ فسيظل عدد السكان يزداد ٣٥ الف نسمة سنوياً .

واذا اخذنا بعين الاعتبار عمل النساء وان يكن اقل مما هو عليه عند الرجال بكثير فيجب خلق عشرين الف وظيفة عمل سنوياً . وهذه مشكلة هامة يجب ان يواجهها لبنان .

لا يمكن للتخطيط اللبناني الآ ان يقيم وزناً لهذه الظاهرة الديموغرافية ففي الجبل العالي كما في الوسط يجب تشجيع المهن القروية فلن يبقى الشباب القروي متعلقاً بالارض الآ اذا أمنّا له وسائل معيشية ملائمة تساعده على تحقيق وجوده الانساني .

٨ ــ تعدد الطوائف

لم يكن في وسعنا عند تحليل التركيبات الاجتماعية ان نتناسى عاملي العرق والدين .

فجميع المواطنين اللبنانيين ينتسبون حتماً الى طائفة روحية معينة متميزة بمعتقداتها المختلفة وتقاليدها وولائها ومركزة بشكل عام في مناطق متجانسة طبيعياً .

ومشكلة تقويم التجمعات القطبية والتعليم والمؤسسات القانونية لا يمكن ان تدرس بقطع النظر عن هذه الامور . ولا بد من معرفة كيفية تطوير الطوائف التقليدية المختلفة جدّاً ، لجعلها تذوب في المجتمع اللبناني . فحياة البلاد تتوقف بكاملها على هذا الامر .

خلاصة

ان دراسة التركيبات الاجتماعية في لبنان تدل على ان السكان يزدادون بسرعة ، وان عمال الاراضي ، وهم اكثرية ، يعيشون في اوضاع صعبة ، وان التعليم على جميع المستويات هو غير كاف ، كما ان هنالك فروقات كبيرة في مستويات المعيشة تدعو الى القلق ، واخيراً ان المصالح الخاصة تعيق الانماء بشكل ملموس ، جميع هذه الامور تتطلب قدرة على الاختيار واتخاذ اجراءات من شأنها تحسين التركيب الاساسي واصلاح الخلل الكبير فيه .

ب ــ التركيبات الاقتصادية

١ ــ لبنان بلد متطور

يقع لبنــان في قلب الشرق الاوسط ، في بقعة يغمرها التخلف ، ولكنه بالرغم من ثرواته الطبيعية الضئيلة ، وطبيعته الجبلية وضيق رقعة اراضيه ، فهو في وضع مزدهر بالفعل .

ــ في عام ١٩٥٨ ، كان عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ١٣٠٠ نسمة ، بينما كان هذا العدد في مصر ٢،٨٥٧ وفي سوريا ٤،٥٤٥ وفي العراق ٥،٦٢٢ .

ــ في عام ١٩٥٩ ، كان عدد الطلاب في المرحلة الابتدائية بالنسبة لالف نسمة من السكان ، ١٧٣ طالباً في لبنــان ، بينما كان هذا العدد ١٢٨ في مصر و١٣٠ في سوريا و١١٤ في العراق و١١٢ في تركيا .

ــ في عام ١٩٦١ ــ كان الدخل الوطني الفردي ٣٢٠ دولار تقريباً في لبنان ، بينما كان ١٠٢ في مصر و١٤٠ في سوريا و١٢٠ في العراق و١٦٥ في تركيا .

هذا مع العلم ان في لبنــان عوائق كثيرة للتقدم ، فليس فيه ثروات طبيعية والسوق الداخلية (١،٦٠٠،٠٠٠ نسمة) لا تشكل مصرفاً كبيراً للصناعة والتجارة . والزراعة تتعثر بعراقيل كبيرة باعتبار ان اكثرية اراضي لبنــان جبلية ، وان عوامل المناخ خاصة المطر هي غير منتظمة وان التربة هي في حالة انجراف وتدهور .

٢ ــ موارد الازدهار اللبناني

ان موارد الازدهار اللبناني تتأتى من القطاع الثالثي ، من التجارة والمصارف والسياحة والنقل والخدمات الاخرى .

أ ــ النشاطات التجارية

ان التجارة اللبنانية هي مثل فريد من نوعه في العالم ، فالواردات تبلغ سنوياً مليار ليرة لبنانية اي ما يعادل ٥٠ ٪ من الانتاج الوطني الصافي .

في عام ١٩٦٠ ، بلغت تجارة الترانزيت ١١٦٩ مليون ليرة لبنانية (بينها ٦٧٠ مليون للبترول الخام ، و٦٥ مليون ذهب غير نقدي) ، كما بلغت اعادة التصدير ٣٦،٦ مليون .

وبالرغم من ان الصادرات لم تبلغ اكثر من ٤٠٠ مليون ليرة ، من اصلها ٢٣٠ مليون اوراق مصرفية ، فإن **ميزان المدفوعات** اللبناني فائض يتراوح بين ١٠ و١٢ مليون ليرة لبنانية .

ان النشاط التجاري الكثيف الموجود في بيروت يجعل منها سوقاً هامة ليس فقط للبنان ، بل لجميع البلدان المجاورة . فقد تمّ السماح عام ١٩٦٢ بانشاء ٩١ شركة مغفلة في بيروت ، مجموع رأسمالها ١٤٩،٣٧٥،٠٠٠ ليرة لبنانية ، والتجارة لم تعرف من قبل المكانة التي بلغتها في السنوات العشر الاخيرة ، وذلك من جراء الرساميل المتأتية من عائدات البترول ، والتي صبت في بيروت بسبب وجود نظام القطع الحر فيها .

ان المضاربات التي زادت بسبب وجود الرساميل الاجنبية ، وسهولة تجارة الاستيراد التي تتطلب احياناً كفاءة شخصية ، اصبحت امورًا لا تناهض في لبنان .

ان المشاكل التي يطرحها اليوم نمو التجارة الهائل تقتضي اصلاحاً جذرياً في التركيب وهي عملية صعبة التحقيق ودقيقة ولكنها في آن واحد ضرورية جدّاً للانماء . فيجب تجنيد كل شيء للعمل من اجل زيادة الانتاج الوطني بشكل رابح ومفيد .

ب ــ المصارف وشركات التأمين والنقل

يوجد في لبنــان اليوم أكثر من ٦٠ مصرفاً معترفاً به من الدولة ، وقد كان مجموع الودائع المصرفية في كانون الاول ١٩٦٢ (١٩١٠ ملايين ليرة لبنانية) من اصلها ٢٦٢ مليون ليرة لبنانية لاجل معين و١٦٤٨ مليون تحت الطلب . وبلغت كمية الورق المتداولــة في نفس التاريخ ٤٧٠ مليون ليرة لبنانية ، لقد حصلت زيادة في عــدد السنوات غير المدفوعة في

بيروت عام ١٩٦٢ عن عام ١٩٦١ فبلغ هذا العدد الرقم ٥،٣٨٥ لما مجموعه ٩،٥٩٦،٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل الرقم ٤،٤٣٤ عام ١٩٦١ ولما مجموعه ٩،٣٧٤،٠٠٠ ليرة لبنانية .

وقد سجلت شركات التأمين والنقل خلال عام ١٩٦٠ رصيداً فائضاً في ميزان المدفوعات، بلغ ١٠٦ ملايين ليرة ، بما في ذلك عائدات البترول ودخل الترانزيت الصافي .

مرّ في مطار خلده منذ عام ١٩٥١ حتى ١٩٦٢ (٤،٢٣٨،٨٢٥) مسافراً) اياباً وذهاباً ، و١،٥٥٠،٧٠٦ مسافر ترانزيت وسجل عام ١٩٦٢ وحده ٨٤٩،٢٧٥ مسافراً بما في ذلك مسافري الترانزيت .

واخيراً فقد مرّ في مرفأ بيروت عام ١٩٦٢ (٣٢٦٤) باخرة ومركباً سعة حمولتها ٤،٦٣٢،٦٥٥ طناً . وبلغ شحن البضائع في السنة نفسها ١،٦٣٢،٥٠٣ اطنان بالاضافة الى ٣٢٠،٠٠٠ طن بضائع ترانزيت وبلغ عدد الركاب ٧٠،٧٥٣ شخصاً .

ج ــ السياحة

ان السياحة هي احدى نشاطات القطاع الثالثي الديناميكية . ان مجيء ٣٠٠،٠٠٠ سائح سنوياً الى بيروت يعطي ما لا يقل عن ١٠٠ مليون ليرة ، مما يقوي حركة النشاط الاقتصادي في لبنان بشكل كبير . فجبل لبنان مثلاً يتحول في اشهر الصيف الى مراكز اصطياف كلها حياة ، بمجرد مجيء بضعة آلاف من المصطافين من البلدان العربية .

خاتمة

ان لبنان مدين اذن في ازدهاره وفي دخول العملات الاجنبية اليه ، وفي مستويات المعيشة المرتفعة ، الى هذا القطاع الثالثي . ولكن كما رأينا سابقاً ، فهذه القضايا الثلاث تتكشف عن مواضع خلل خطيرة ، فازدهار القطاع الثالثي هو في اساس خلل اقليمي واجتماعي كبير .

٥٠ ٪	من السكان يناالون	١٨ ٪ من الدخل الوطني
٣٢ ٪	» »	٢٢ ٪ » »
١٤ ٪	» »	٢٨ ٪ » »
و٤ ٪ فقط	» »	٣٢ ٪ » »

ان تجمع السكان في بيروت وجبل لبنان يزيد المخاطر خطورة ، اذ ان هذه الظاهرة تزيد حالة التخلف في المناطق الريفية القليلة الحظوة من الخيرات الطبيعية ، كما تتركها خارج حلقة النشاطات الثالثية .

٣ ــ الزراعة

يتميز القطاع الزراعي بتنوع كبير في المزروعات ، كما يتميز ايضاً باتربة جبلية ومنجرفة (ما عدا البقاع) وبامطار ومياه غير منتظمة ، ترتفع قيمة الانتاج الزراعي الى ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية في السنة ، ويمثل انتاج الاثمار وحده ٤٠ ٪ من مجموع الانتاج الزراعي كما يمثل ٢٤ ٪ من مجموع الصادرات اللبنانية .

واذا كان الانتاج الثمري مزدهراً ، فانتاج الحنطة لا يبلغ ٥ ٪ من الانتاج الزراعي العام ، بينما يشكل التبغ والزيتون موردين هامين للزراعة .

ان المياه هي مشكلة لبنان رقم ١ ، ليس لان المياه تنقصنا ، بل بالعكس ، لان لبنان ، يبدو في الشرق الاوسط وكأنه قلعة مياه ، وان تكن تجف مدة ٥ أشهر في السنة .

ويجب التشديد على ميزتين فيما يتعلق بالمياه في البلاد ، غزارة الامطار من تشرين الثاني حتى شباط فقط ، واهمية الاراضي الكلسية المشققة التي تساعد على تسرب كمية كبيرة من مياه الامطار الى باطن الارض .

يوجد خمسة عشر نهراً دائماً في لبنان ، ثلاثة منها هامة هي نهر الكبير ونهر العاصي ونهر الحاصباني . وهي الانهر الثلاثة التي لا يوجد الا جزء من مجراها في الاراضي اللبنانية ، على ان هنالك عدداً كبيراً من الانهر الصغيرة الموقتة وغير المنتظمة والتي تصب على الشاطئ.

بالاضافة الى ذلك توجد ينابيع بعضها غزير كعين الزرقا منبع نهر العاصي الذي يعطي ١٣ م بالثانية . وعدة ينابيع في المرتفعات ، تؤمن زراعة كثير من القرى ، فتساعد على ابقاء السكان فيها .

ان تقدير المساحات المروية حالياً هو تقريبي ، فمن اصل ١٠،١٥٠ كلم٢ يوجد ٣،٢٤٧ كلم٢ من الاراضي الزراعية ، ان ٨٢ كلم٢ المخصصة للمزروعات الدائمة هي مروية ، في حين ان ٢،٤٢٤ كلم٢ من الاراضي المستثمرة في مزروعات سنوية لا يزيد المروي منها على ٤٨٢ كلم٢ .

لقد باشرت المصالح الادارية بعدة دراسات لتوسيع وتكثيف المساحات المروية، ولا بد ايضاً من ثلاث سنوات لدراسة مشروع المياه الجوفية ، للتمكن من وضع برنامج اجمالي للتنفيذ .

ولا بد من ذكر مشروع الليطاني الذي يجري حالياً ، واعداد مشروع نهر العاصي ، المدعوين الى تقويم المناطق الجافة او التي جرى تجفيفها .

٤ ــ الصناعة

منذ الاستقلال ،ومشكلة الصناعة اللبنانية مطروحة بشكل حاد . لان لبنان القليل الحظوة بالمواد الاولية ، لا يستطيع ان يكون ذا رسالة صناعية هامة .

وبالواقع ، فان الصناعة اللبنانية عرفت منذ عشر سنوات نهضة كبيرة ، لا تستطيع ازمة صناعة النسيج – العالمية – ان تخفيها .

ان اهم الصناعات هي التالية :

	المؤسسات	العمال
صناعة الاغذية	١٢٠٠	٦٨٢٩
صناعة النسيج	١٩٠	٦٤٠٢
الصناعة الكيمائية	١٣٤	١٣٢٣
صناعة الاخشاب	١٤١	١٣٠٣

وبالنسبة الى الانتاج الوطني فالصناعة تأتي في المكانة الرابعة :

٤٦ ٪ القطاع التجاري
١٨،٦ ٪ القطاع الزراعي
١٤،٨ ٪ البناء والقطاع العقاري
١٢،٢ ٪ القطاع الصناعي
٨ ٪ الادارات العامة

بما ان القطاع الثالثي بلغ مستوى عالياً جداً ، فقد اصبح على الانماء ان يهدف الى زيادة حصة النشاطات المنتجة مباشرة ، خاصة الصناعية منها ، ومشكلة الاستخدام التي ستزيد حدتها بسبب النمو الديموغرافي والهجرة الريفية ، تبرر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تدخل الدولة لتشجيع القطاع الصناعي .

خاتمة عامة

ان المعطيات التي جرى تفحصها توصلنا الى النتيجة التالية :

لقد كشفت الدراسة الاقليمية التي جرت حول لبنـــان عن نواقص عديدة في الحياة الريفية ، ودرس المعطيات العامة للاقتصاد اللبناني يثبت ذلك ، ويبين ان بيروت لا تعطي الاّ مظهراً غراراً عن لبنـــان ، وانه من الواجب ان يصار الى معالجة هذه الاوضاع .

ويمكن تلخيص الاتجاهين الرئيسين للاقتصاد كما يلي:

– تناهض بيروت ، ذات النشاطات العصرية المتنوعة ، باقي انحاء البلاد ، فهنالك بقاع تعيش على هامش حياة دينامية متصاعدة ، سواء فيما يتعلق بالتركيبات الاجتماعية ، التي كانت ذات قيمة في الماضي ، ولكنها اصبحت غير ملائمة مع اوضاع اليوم ، او فيما يتعلق بالتقاليد الاقتصادية العاجزة عن الاسهام في رفع مستويات الحياة ، التي يزداد الشعور يوماً فيوماً بعدم كفايتها .

فبيروت هي مدينة النور ، تجتذب اكثر فأكثر السكان الريفيين الذين يشعرون مادياً ونفسانياً بانهم لا يستطيعون استمرار العيش في الوضع السيئ الذي يعرفونه .

– ان المجرى الثاني لهذا الاقتصاد يكمن في مهارة اللبنانيين ، ووجودهم في العالم اجمع ، والمكانة الانتقالية التي تحتلها بلادهم ، ينتج عن ذلك اعطاء اهمية خاصة لنشاط الخدمات ، خصوصاً مع الخارج وذلك على حساب النشاطات الزراعية والصناعية . وهنا ايضاً ، فبيروت هي التي تفيد من هذا الوضع ، بينما القسم الريفي من البلاد ، لا يتوصل الى زراعة فعالة الاّ من خلال زراعات يقوم بها رأسماليون بيروتيون غايتهم ليست تقويم الارض بل الربح المباشر السريع .

غير انه من الضروري للحفاظ على نشاط الخدمات ، الذي يعطي ربحاً كبيراً ، وان كان ذا طابع واه وانتقالي ، ان يصار في نفس الوقت الى :

– تنمية موارد البلاد الطبيعية على احسن وجه ، خاصة فيما يتعلق بموارد التربة والمياه ، لرفع مستوى معيشة السكان الريفيين بشكل مستمر ، لانهم لا يفيدون بمجموعهم من الازدهار المتأتي من المضاربات التجارية والمالية .

– ايجاد تجهيز صناعي ملائم ايضاً ، لانه لا يمكن تركيز زراعة عصرية بدون حافز صناعي ، يساعد داخل كل منطقة على استيعاب اليد العاملة العاطلة عن العمل ، والتي تزيد بشكل سريع في البلاد .

– واخيراً يجب اكمال شبكة التجهيزات الاساسية في جميع انحاء البلاد ، كالطرقات والكهرباء ومياه الشرب والري والمدارس ومراكز التدريب الفني والمهني وغيرها .

ان تركيز قاعدة اقتصادية وطنية ، لا يبغى منه انطواء على النفس ، بل بالعكس انفتاح اكثر على الخارج في نطاق رسالة لبنـــان التاريخية والجغرافية التي اعدته ليكون نقطة التقاء بين الشرق والغرب ، وفي نطاق وجوده كمركز دولي للاعمال التجارية والمالية في العالم .

توجيهات الرئيس شهاب

لا شك في ان انماء مختلف مناطق لبنـــان ، في نطاق الوحدة الوطنية ، يشكل واحدة من الغايات الاولى التي التزم الرئيس شهاب بلوغها خلال ولايته الرئاسة . ونعيد الى الاذهان هنا المقطع الذي جاء في رسالته للمواطنين يوم الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢ والذي اوردناه في توطئة هذا الكتاب، فهو يحدد تلك الغاية بوضوح وجلاء :

« ان العمل الانمائي يتعدى في غاياته رفع مستوى العيش لكل مواطن الى صهر جميع اللبنانيين في مجتمع واحد تقوم وحدته الوطنية على ايمان كل فرد من المواطنين بالانتماء الكامل الى شعب واحد والولاء الخالص لوطن واحد » .

غاية عامة

النهوض بكل مواطن في كل منطقة ومن كل فئة اجتماعية ، واشراك السكان جميعهم في جهد بناء مشترك يجعل من لبنان دولة حديثة ، تلك هي غاية العهد الرئيسية .

ان خطة العهد ، كما نستخلص من توجيهات السلطة وارشاداتها ، هي اذن ان تجعل من لبنـــان بلداً يقوم على جذور اقليمية واقتصادية واجتماعية ، ويضطلع بوظيفة محلية ودولية ذات اهمية خاصة .

ان تصميم السلطات الاساسي كان في ان تعد لجميع المناطق ولجميع الطبقات الاجتماعية شروط انمـــاء يؤدي الى استثمار كمي ونوعي افضل للموارد الطبيعية والبشرية لكي يفيد كل مواطن الافادة القصوى من المجهود العام .

ويستطيع بعض الناس ان يأخذوا على هذا التصميم انه لا يهدف في الدرجة الاولى الى نهوض سريع بمستويات المعيشة . غير ان الامل ببلوغ هذه النتيجة كان يعتبر ضرباً من الخيال اذا لم يعمل قبل ذلك الى اعداد الجهاز الطبيعي والاجتماعي الذي يظل التقدم الاقتصادي الدائم وهياً من دونه .

لقد شاءت السلطات ان تتفادى كل عهد تقطعه للمواطنين ولا يكون بوسعها في النهاية

ان تفي به . وفضلت ان يتم النهوض بالسكان في حدود الممكن ، بعد ان تزول مختلف العقبات التي حالت دون النمو ، ويجري انشاء او تحسين المؤسسات الصالحة لاقامة ذلك النمو على اساس متين ولجعله حثيث الخطو.

وسوف يتبين السكان شيئاً فشيئاً ، وحتى النخبة منهم ، الاعمال التقدمية التي تحققت عن طريق المؤسسات الثابتة خلال ولاية الرئيس شهاب . ان هيكل بلد ودولة حديثة بـــدأ يرتسم بثبات ، واذا قدر للبناء الذي بوشر بتشييده ان يكتمل فيكون لبنـــان قد تخطى بسرعة ، بفضل التنظيمات الاساسية الكثيرة التي بدئ بها في الحقلين الطبيعي والاجتماعي ، المراحل التي تحتاج امم اخرى الى وقت اطول بكثير لاجتيازها .

١ – بلد منظم اقليمياً

لا بد ، قبل كل شيء ، من تنظيم جذري للاراضي اللبنانية ، هذا التنظيم الذي تعلق عليه النظريات والعمليات الانمائية الحديثة الاهمية الكبرى .

ان المشكلات التي نشير اليها هنا هي موضوع تفكير اللبنانيين جميعهم : استقطاب مدني مخيف ، نزوح ريفي لا يقف في وجهه شيء ، وفقدان التوازن في اقتصادنا العام .

هذه المشكلات لم تحظ بحل حتى اليوم . وللتنظيم المشار اليه معقل في كل واحد من اقضيتنا . وهو يدعى على لسان الاختصاصيين في الانمـــاء « الاعداد الاقليمي » .

ان هاتين الكلمتين تغطيان مشكلات كثيرة معقدة يجب الا يبالغ في تيسيرها ، ذلك ان الفلاح سيستمر في النزوح من الجبل حتى بعد ان تشق الحكومة الطريق وتجلب الماء وتؤمن الكهرباء . ان الاعداد الاقليمي هو ، قبل كل شيء ، عمل نفساني واحاطة تقنية .

ان بديهية السياسة الحالية الكبرى هي انها حاولت تحديد شروط المعيشة في المستقبل مرتكزة على أسس الحاضر. ولنأخذ مثلاً على ذلك: ان المعضلة الاساسية في لبنان هي، كما قلنا ، الدفع المدني وتقهقر الحياة الريفية . الاستقطاب المدني هو مصدر اثراء ، وهو كذلك مصدر افقار بسبب ما ينتج عنه من فقدان في التوازن الاقتصادي والاجتماعي . انها حلقة ندور فيها دون ان نتمكن من الخروج منها .

واذن فلننطلق من ملاحظة معروفة لدى الجميع : ان الاستقطاب المدني هو الآن في مرحلة اضمحلال نتيجة تأثير السيارة عليه . واذن فان المستقبل للطريق، يضاف الى ذلك الهاتف والراديو والتلفزيون . وبتوفر هذه العناصر الاربعة : السيارة ، والهاتف والراديو ، والتلفزيون ، يستطيع المواطن ان يعيش في المواقع السكنية الاكثر بعداً وان يجد فيها سعادة .

يجب اذن ان نجعل من المراكز الريفية المحرومة المنعزلة ، مراكز مجهزة وذات تخطيط مدني . غير انه لا بد من التمهيد لهذا المستقبل واعداد الاشخاص الذين يجب ان يسهموا في تحقيقه .

ولا بد من القول ان الامر في لبنـــان هو ايسر بكثير منه في اي مكان آخر . ذلك ان اكثر من نصف السكان يملكون بيوتاً اخرى خارج العاصمة ومراكز العمل .

المهم اذن ، ويجب ان نشير اليه بقوة ، هو العمل الذي منه ينطلق كل شيء . يجب ان يتمكن جميع اللبنانيين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٦٠ سنة من ان يكسبوا عيشهم من عمل معين ، والاّ يكون هذا العمل بعيداً عن مساكنهم اكثر من ٢٠ او ٣٠ كيلومتراً .

وعلى هذه الفكرة الاساسية قامت نظرية الاعداد الاقليمي الى جانب انمـــاء الاقطاب الثانوية الثلاثة : طرابلس وزحلة وصيدا ، وانشاء اقطاب ثالثية ورابعية في جميع مناطق لبنان مع ما يتطلبه ذلك من تجهيز تربوي وصحي ، وعمل ، وادارة وعناية بوسائل الترويح عن النفس. وبذلك نكون قد اعطينا كل منطقة ما تختص به من وظيفة ومبل طبيعي . اننا هنا في مجـــال تمدين الجبل . واذا لم نجر نحن هذا التمدين بنظام وتقنية ، فسيتم من تلقاء نفسه عن طريق نمو وسائل المواصلات الحديثة ، ولكن في اطار من الفوضى وعدم الترتيب .

ان المنهاج المفصل للشبكة القطبية اصبح الآن جاهزاً . وهو يقوم على مبدأ انشاء اقطاب رابعية تضم عشرة آلاف نسمة وقرى تبعد عن القطب مسافة تتراوح بين ١٠ و١٥ كيلومتراً على الاكثر . ولا بد من بعض انحرافات عن هذا المبدأ تجري بسبب المسافة وسطح الارض وكثافة السكان .

واذا ما اضيفت تصاميم الاستقطاب الى مشاريع الطرق فانها تبرز بوضوح التنظيم الكمي لمجمل الاراضي. ويكمّل المجموع بتعميم التنظيمات البلدية التي تكيف الاضطلاع بالمسؤولية في الاساس وايجاد ديموقراطية حقيقية بصورة تدريجية .

٢ – بلد منظم تقنياً

الواقع ان لبنـــان بلد ذو تنظيم اقتصادي خاص يحول دون معالجة نمائه وفق النماذج المطبقة في بلدان اخرى .

ان ثمة اقتصادين من نوعين مختلفين يتجاذبان لبنان : الاقتصاد الذي يقوم على استثمار الموارد الطبيعية ، او الاقتصاد المنهجي، والاقتصاد القائم على العلاقات الدولية ، هذا الاقتصاد الذي اصبح ممكناً بفضل استعدادات السكان الخاصة وبفضل نظام معقد للوجود اللبنـــاني في العالم .

ان استيراد المنتجات الاجنبية وتصدير المنتجات الوطنية يجعلان الصلة مستمرة بين هذين الاقتصادين اللذين يكيف كل منهما الحياة الاقتصادية العامة .

ويبدو ان زيادة الاستخدام الصناعي على نحو بالغ تعتبر ضرورة مطلقة في لبنـــان ، سواء من الناحية الاقتصادية ام من ناحية السكان . وواقع الامر هذا يحمل السلطات العامة

على جعل سياسة النمو الصناعي شيئاً ممكن التحقيق . ان عدداً كبيراً من المنتجات المستوردة يمكن ان يصنع محلياً . وبوسع لبنـــان ان يجد افضل حظوظه عن طريق نوعية هـــذه المنتجات الرفيعة .

ان الاشارات الآنفة الذكر حول التنظيم الاقليمي تدعو الى التفكير في تنظيم صناعي يتلاءم مع اوضاع كل اقليم .

لبنان الاوسط

يجري التوسع الصناعي اللامركزي طوال الساحل الممتد من عمشيت الى الدامور ، وذلك بانشاء خمسة او ستة اقطاب للانماء الصناعي في الجبل الاوسط .

لبنان الشمالي

ان التصنيع الذي هو اكثر تقدماً في طرابلس يمكن من استعمال المرفأ على نحو افضل ويقلل التزوح الى العاصمة . وهنا يمكن انشاء اقطاب رئيسية تحاذي طرابلس : **حلبا** للصناعات الزراعية والغذائية ، **زغرتا** التي تعرف ، على الرغم من قربها لطرابلس ، بميلها الطبيعي البارز الى ما يتعلق بصناعة تحويل الزيتون ، الامر الذي يمكن من الاقلال من البطالة لدى الشباب التي تشمل ٤٠ ٪ من السكان الناشطين . واخيراً **شكا** التي تعتبر الآن نواة صناعية مدعوة للنمو لكي تمكن مناهج الري من ان تتحقق .

لبنان الشرقي

التحويلات الصناعية في زحلة ، رياق ، بعلبك ممكنة . ويجب ان تضم اليها الانطلاقة الحرفية التي برزت بقوة في بعض مواقع المنطقة السكنية .

صيدا والنبطية

ان امكانات الانمـــاء الزراعي التي يتيحها الليطاني ووجود التابلاين توفر حظوظاً كبيرة لتوسع صناعي ذي نوع محلي صرف .

وللمعهد الصناعي في بيروت وجمعية الصناعيين اللبنانيين دور مهم يمكن ان تمارسه في هذا المجهود . وفي هذا المجال قامت الحكومة ببادرتين : احداهما انماء التدريب التقني والمهني عن طريق انشاء مجموعة من المعاهد التقنية ومراكز التدرب لجهاز الموظفين العاملين ، والثانية السلفات الطويلة الاجل التي تؤمن بواسطة انشاء مصارف الانماء ، والدعوة ايضاً الى انشائها .

يجب خلق جو تقني في لبنـــان تجد فيه الصناعة خير مشجع لها .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

٣ ــ بلد منظم اجتماعياً

من الامور المتفق عليها اليوم ان التنظيمات الاساسية الطبيعية ــ الطرق ، الماء ، الكهرباء ــ لا تؤدي دورها على الوجه الأوفى الاّ اذا ضمت اليها التنظيمات الاساسية الاجتماعية وكانت مطابقة لضرورات التنظيم الاقليمي والتنظيم التقني المواجهين .

ــ ان التعليم المعمم يجب ان يقلل البون الثقافي بين الطبقات الاجتماعية وبين مناطق البلد الواحد . وهذا التعليم هو نقطة الانطلاق نحو كل تقدم ثقافي وتقني . انه يشق الطريق الى جميع فروع التعليم الثانوي والعالي ويسهل اعداد ملاكات عليا تحتاج اليهـا البلاد احتياجاً كبيراً .

ــ وسوف يجعل الضمان الاجتماعي وضع جميع العمال ، الصناعيين منهم والزراعيين ، اقل اضطراباً ، وكذلك وضع المستخدمين في مختلف المصالح . انه اليوم حقيقة ملموسة ، وهو يهدف الى تغطية جميع طبقات البلاد الاجتماعية .

ــ ان احاطة السكان التقنية بتصاميم المحافظات والاقضية ومجموعات القرى ، الى جانب المرشدين الزراعيين ، لم تعد مجرد مشروع وحسب ، فقد انشئت عشر فرق متعددة النشاط في الاقضية ، ووزع اربعون عاملاً اجتماعياً في مختلف المواقع السكنية الكثيرة الحرمان .

واذا اضيف الى ذلك النشاط النقابي والتعاونيات الزراعية والتنظيم البلدي ، نرى ان التنظيم الاجتماعي للبلاد سوف يجعل من لبنان ، اذا ما توبع ، دولة حديثة متناسقة موحدة .

٤ ــ لبنان في وظيفته الدولية

مهما كان استثمار موارد البلاد الطبيعية مهماً ، فان الازدهار الاقتصادي ووجود لبنان نفسه مرتبطان بممارسة عدد من الوظائف الدولية اكثر كثافة منها في اي بلد من بلدان البحر الابيض المتوسط .

ان موقع لبنان الجغرافي وعبقرية شعبه وانتشار اكثر من مليون نسمة من بنيه في مختلف انحاء العالم تمكن كلها من تحديد دوره في العلاقا ت الدولية .

على الصعيد الاقتصادي

لولا ورود قسم من مداخيل المهاجرين ، وعائدات فوائد الرساميل الموظفة في الخارج والدفق السياحي ، والاهمية الدولية التي يتمتع بها لبنان لأسباب شتى ، والتميز في العقارات المبنية من قبل البلدان المنتجة للبترول ، والعمليا ت الكثيرة التنوع التي تجريها بعض البلدان في بيروت ، لكان الاقتصاد اللبناني في وضع هزيل .

على الصعيد الثقافي

لقد اصبحت بيروت « مركزاً » دولياً مهماً بفضل تنوع خدماتها ، وبفضل السياسة

المحددة التي تمضي الحكومة بها . ان لبنان لا يستطيع التنكر لهذه الهبة الخاصة التي هي ضمان بقائه .

وان بلداً في مثل حجمه عليه ان يكثر بسرعة من الخبراء والتقنيين ذوي الاهلية الرفيعة والاختصاصات الكثيرة التنوع التي تتطلبها من الآن فصاعداً كل سياسة انمائية . واذن فانه لشيء جوهري بالنسبة للبنان ان يعمل على الاكثار من معاهد التدريب المتخصصة ، وان يرسل شباباً جامعيين او رجالا ذوي خبرة الى البلاد التي نرى انها بحاجة اليهم .

وبفضل تعدد الجامعات والمعاهد العليا في لبنان فان عليه ان يتبوأ مركزاً مرموقاً في تدريب الاخصائيين الاجانب .

وبفضل تجهيزه الفندقي ومناخه ومواقعه الاثرية وسياسة حكومته الترحيبية فان بوسعه ، بل من واجبه ، ان يضاعف جهده في اجتذاب المؤتمرات الدولية . وان انشاء مبنى ضخم لهذه الغاية يبدو ضرورياً جداً ، اذ ان قصر الاونسكو اصبح قليل الاستيعاب ، فضلاً عن ان تجهيزه لا يصلح لمثل تلك المؤتمرات .

واخيراً فان على لبنان ، بفضل انشاء المجلس الأعلى للابحاث العلمية ، ان يحتل مركزاً اكثر اهمية في الاشعاع الفكري وفي انبثاق الحضارة الجديدة . وهو يستطيع ، عن طريق اعداد باحثين وعلماء في مختلف الحقول ، ان يقوم بدور غير محدود بالنسبة الى مساحة ارضه وعدد سكانه .

تلك هي الارشادات التي وجهها الرئيس شهاب ، وهي تصلح ان تكون اساساً لاعداد التخطيط اللبناني للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

خاتمة

ان الوضع النسبي في الاقتصاد اللبناني وعدم كفاية الدخل الفردي ، ناجمان بالدرجة الاولى عن التركيبات الاقتصادية والاجتماعية التقليدية ، التي عفاها الزمن ، وجميع الجهود التي بذلت حتى الآن لاصلاح هذه التركيبات ، لم تعط النتيجة المرجوة فالمهام الجديدة تتطلب تركيبات جديدة .

لم نقم هنا الا بتلخيص التوجيهات التي تنوي الحكومة تركيز تركيبات جديدة على اساسها ، والتركيبات المقترحة لا تعني مجرد احلال اوضاع جديدة محل اوضاع قائمة ، بل وضع مخطط فعلي ضمن اطار نظام عام شامل .

في سبيل مخطط يتلاءم مع أوضاع لبنان

ان فتيان اليوم ، عندما يصبحون ، بعد خمسة عشر عاماً رجالا يضطلعون بالمسؤوليات ، لن يبدوا رأيهم في المسؤولين الحاليين بناء على عمل خاص قاموا به بل سيستندون في حكمهم على الاوضاع المعيشية التي وفروها للسكان وعلى ما اتاحوا للنشء الطالع من فرص ومجالات للعمل . وهذا بالذات هو موضوع التخطيط اللبناني .

المستلزمات

لقد عالج الفصل الاول من هذا الدرس المستلزما ت الاساسية التي تجد الحكومة اللبنانية نفسها حيالها ، وهي :

١ — تزايد لا يستهان به في عدد السكان .

٢ — تفاوت مقلق في مستويات المعيشة .

٣ — ضرورة استحداث ثلاث مائة الف وظيفة استخدام في غضون ١٥ عاما .

كل ذلك في نطاق اقتصاد مزدهر ، ولكنه غير متوازن لانه مشوه التركيب .

ان التوجيهات التي حددها رئيس الجمهورية ، من شأنها وضع البلاد في الظروف الاكثر ملائمة لانمائها ، وذلك عن طريق القيام بالتجهيزات الاساسية الطبيعية والاجتماعية الضرورية ، بصورة تدريجية ، وعن طريق تكييف المؤسسات مع الاهداف المحددة .

ليس من مواطن واحد لا يوافق على هذه التوجيهات ، فقد درست مطولا من قبل بعثة ايرفد بالتعاون مع مجلس التصميم ولجنة التخطيط المركزية ، لقد غزت فكرة التنمية الشعب اللبناني ، وخاصة مراكز التقرير العامة والخاصة في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع على السواء .

تردد اللبنانيين

لم تحظ فكرة التخطيط ، في مطلع الامر عند اللبنانيين بالقبول الذي حظيت به فيما بعد كشرط ضروري للانماء . وقد مضى مدة قبل ان يقتنع اللبنانيون بان التوجيهات الحكومية

بغية الانماء والتخطيط ليست مستمدة من النظم الكلية كما في البلدان الشيوعية ، وانما المقصود منها تعيين الاهداف التي يجب ان تحققها الحكومة الى مدى معين ، وانشاء شبكة التجهيزات الاساسية ، الطبيعية والاجتماعية ، التي هي اداة لتحقيق هذه الاهداف .

وقد كانت الحكومة اللبنانية بعيدة كل البعد عن فكرة الحد من مبادرات القطاعات الخاصة . انما هدفها كان ارشاد القطاع الخاص وتشجيعه والأخذ بيده لما فيه توطيد دعائم الاقتصاد اللبناني .

المذهب الحر

ان قضية منافسة التطلعات والمبادرات الحرة ، غير واردة في لبنان ، الا انه من الضروري ارساء نظام ديناميكي من العمليات ، والتوجيهات والدوافع التي تمكن من تحقيق انماء اصيل ، يمكننا تحديده بانه : « سلسلة من الانتقالات التي يحققها الشعب اللبناني بجميع طبقاته من مرحلة اقل تطوراً الى مرحلة اكثر تطوراً ، باخف التكاليف وباقصى سرعة ممكنة ، مع اخذ التضامن بين مختلف فئات الشعب بعين الاعتبار » .

الدولة والتخطيط

ان الطريق الذي اختارته الحكومة هو طريق الانماء الديمقراطي المتناسق والمتزن معاً وذلك بفضل تدخل السلطة النير واشراك القطاع الخاص في آن واحد . ولبنان هو اليوم في وضع (انظر فصل ٢) لا تستطيع القطاعات الخاصة وحدها ، ولا الحكومة وحدها ، بان تؤمن الاتزان والتنسيق في الاقتصاد اللبناني . فكان لزاماً على الدولة ان تتدخل في عدد من الامور شرط ان لا يكون تدخلها اعتباطياً وسداً لحاجة عارضة ولظرف طارئ كما كان يحدث في اكثر الاحيان . بل يجب ان تشكل تدخلاتها كلاً متلاحماً ، لا تناقض اجزاؤه بعضها البعض ، بل تتعاضد وتتكامل لتكون ما ندعوه بالمخطط .

وتجدر الاشارة الى ان لبنان في الوقت الحاضر هو في مرحلة انتقالية سريعة ، ومن الطبيعي في هذه المرحلة ان يثير الانتقال من مرحلة المقررات التي لا تهدف الا الى ما هو آني ، الى مرحلة المقررات التي تهدف الى البعيد والى المستقبل ، صعوبات لا يمكن حلها الا بالاختيار الحازم والمرن من قبل السلطة المستنيرة بالمراقبة الموضوعية للوقائع .

ويجب ان ينتج عن ذلك ، تطوير للمؤسسات والمواقف والتصرفات ، بصورة تدريجية ، لان دفع هذا التطور وتعجيله بشكل اعتباطي عمل لا ينطوي على شيء من الفطنة .

نطاق التخطيط اللبناني

برهنت جميع التجارب في البلدان الآخذة بالتخطيط ، ان المخطط الاول لا يمكن ان يبلغ تلك الدقة التي تتيحها على التوالي المخططات التي تليه . ولذا عمدت الحكومة اللبنانية في مخططها الاول (١٩٦٤—١٩٦٨) ان تترك للقطاع الخاص مكانة واسعة وان لا يكون التخطيط الزامياً

الا في قطاعات التجهيزات الاساسية الطبيعية (طرق ، انارة ، مياه) والاجتماعية (صحة ، تعليم ، الخ...)

فهمة المخطط اللبناني الاول تنحصر في تحديد منهج العمليات التي يجب على الحكومة ان تباشرها خلال السنوات الاربع القادمة (١٩٦٤–١٩٦٨) ويكون هذا انطلاق المرحلة الاولى لانماء شامل ، تتبين الحكومة من خلالها السبل التي ينبغي ان تواصل السير عليها من السبل التي يجب ان تتحاشاها .

وهكذا يدخل في موازنة الدولة اسلوب منطقي تحدد بموجبه اولويات المشاريع التابعة لكل وزارة وفي كل قطاع من قطاعات الاقتصاد .

لا ريب ان التجربة ، خلال السنوات الاربع هذه ،ستدل على انه لا بد من ادخال تعديلات عديدة على المشاريع كلما تقدمت الحكومة في تنفيذها . ومما يزيد في ضرورة هذه التعديلات كون مصلحة الاحصاء واجهزة الانماء في المناطق ومراكز الدراسا ت واعداد المناهج ستكون كلها خلال سنتين قد استحصلت على معلومات دقيقة ليست الآن متوفرة . كما ان المصرف المركزي والمصرف الوطني للانماء سيكونان بدورهما خلال هذه الفترة قد بدأا بمزاولة كامل نشاطها . اضف الى ذلك ان المركز الوطني للابحاث العلمية سيكون عندئذ قد وضع مناهج ابحاثه التطبيقية في الاقتصاد والزراعة والصحة في لبنان .

وتجدر الاشارة فضلاً عن ذلك ، الى ان القطاع الخاص نفسه سيكون قد ادرك حق الادراك مدى فائدة التخطيط اذ ان بوادر التعاون مع السلطة تكون قد بدأت تعطي نتائجها .

مراحل التخطيط

منذ بضع سنوات والحكومة اللبنانية مهتمة بتجهيز البلاد تجهيزاً افضل بالطرقات وتعميم الانارة والمياه والتعليم الخ... وكان لا بد لها ان تفكر ملياً بسلوك طريق التخطيط العلمي .

فانشأت عام ١٩٥٣ مجلس التصميم الذي وضع اول برنامج عمل لخمس سنوات .

وفي عام ١٩٥٩ قررت الحكومة ان تبني سياسة التخطيط على اسس علمية فاستقدمت بعثة ايرفد التي قامت بدراسة شاملة عن الاوضاع اللبنانية لخصناها في الفصل الثاني من هذا التقرير .

ووضعت بعثة ايرفد مخطط ١٩٦٤–١٩٦٨ وهو مخطط الزامي واشاري معاً. ويشتمل على قسمين :

١ برامج التجهيزات الاساسية والتجهيزات العامة التي تضطلع بها الحكومة . وهذا هو القسم الالزامي .

٢ – اسداء المشورة للقطاع الخاص بغية توسيع آفاق النشاطات الانتاجية . وهذا هو القسم الاشاري . ثم ان هنالك ثلاثة عوامل تحدد فعالية المخطط اللبناني وهي :

– رؤوس الاموال .
– الملاكات التقنية .
– الادارة العامة .

بالطبع سوف لن يتمكن المخطط اللبناني الاول من التأثير في مجمل الاقتصاد اللبنا في المبني معظمه على الخدمات . فهو يركز جهوده على التجهيزات الاساسية الطبيعية (الطرقات ، والكهرباء والمياه) وعلى التجهيزات الاجتماعية (التعليم والصحة ومجالات العمل) . وتنفيذ المشاريع المتعلقة بهذه القطاعات الاساسية قد اصبح اليوم في مرحلة بالغة التقدم ، بحيث اننا كما يعرف الجميع لا ننطلق من الصفر في لبنان .

وسيكون للمخطط الاول اثر نفساني اكيد اذ انه سيكبح جماح دعاية سلبية ذات شأن لا يستهان به يدعمها قسم من الرأي العام ، كما انه في الوقت ذاته سيهدي انصار الاقتصاد الحر الى امكانات التوظيفات المالية المتاحة لهم والى الدور الذي يستطيعون القيام به في انماء بلادهم الاقتصادي والاجتماعي .

من البديهي ان تتعذر الدقة في ما ينتظر من نتائج هذا المخطط الاول فجل ما في وسعنا ان نقول هو انه سيخلق اسلوباً جديداً في السياسة الحكومية . فما ان يعتمد مبدأ التخطيط هذا حتى تصبح الحكومات المتعاقبة ، اياً كانت ، ملزمة ليس فقط ان تحافظ على ما بلغته البلاد من درجة رخاء ونمو ، بل تضطر ان تسعى على ان يظل هذا المستوى في ارتفاع مستمر. فالركود اليوم في النمو هو تأخر .

هذا وثمة ناحية اخرى لا بد من الاشارة اليها وادراكها حق الادراك الا وهي **المغذى الانساني** للتخطيط فما النمو الاقتصادي والتوسع الانتاجي وازدياد الدخل سوى امور يجب ان تشكل بمجموعها قاعدة خلقية تتوخى الخير العام . ذلك ان الطمأنينة في العيش ، حق للجميع ويجب ان ينعم بها الجميع .

فاذا سرنا على هذه القاعدة ، نكون قد طبقنا المبدأ التقدمي الحديث : « لكل حسب حاجاته وليس حسب استحقاقه » .

آمال وعقبات

ان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد صار معروفاً الى حد بعيد . فقد توفرت جميع المعطيات على أكمل وجه ممكن على الأقل في الوقت الحاضر. كان لبنان موضوع دراسة عميقة تناولت كلا من مناطقه الكبرى والصغرى ، وقد تمت المقارنة بينها من اجل تعيين الفوارق في مستويات المعيشة بين قرية واخرى وجرت دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة . بحيث ان الصورة التي تكونت عن كل ذلك تعبر ما امكن ، عن نقاط الضعف وعن امكانات البلد الاقتصادية الحقيقية . اما الشعور الذي ينبثق عن كل ذلك فهو شعور بالآمال والصعوبات في آن واحد .

آمال : في لبنان من عوامل الانماء الايجابية ما لا يتوفر لغيره من البلدان الحديثة العهد بالاستقلال .

عقبات : الى جانب القدرات الكامنة والامكانات هناك نواقص كبرى قد تعرقل ، وتعيق وحتى تمنع ، تحقيق انماء شامل ومتماسك في لبنان .

وهاتان هما السلسلتان المتضادتان اللتان توحي احداهما بالقلق بينما تفسح الأخرى مجال الأمل .

العقبات

يسود اللبنانيين ، اياً كانت المناطق والطوائف الدينية او النزعات السياسية التي ينتمون اليها ، شعور بعدم الارتياح . اجل انهم يدركون ان ثمة تقدماً قد تحقق ، ولكنهم يشعرون في الوقت نفسه ان العبء ثقيل وانه لا بد من اجراء تغيير في الاجهزة الاساسية على وجه السرعة واللبناني في عجل من امره .

ما هي اسباب هذا الشعور.

١ ــ الاوضاع السياسية في الشرقين الادنى والاوسط .

تخلق هذه الاوضاع حالة من عدم الاطمئنان تضايق الاقتصاد اللبناني مضايقة لا يستهان بها . فالاسواق العادية آخذة بالتقلص ، فمن صعوبات في الترانزيت الى صعوبات تأشيرات دخول السائحين ، الى تدرب ابناء البلدان المجاورة على العمليات التجارية والمالية والمصرفية . كل ذلك من شأنه ان يؤدي الى الحد من اهمية العمليات التي يقوم بها رجال الاعمال في بيروت .

جميع اللبنانيين يدركون هذا الوضع حق الادراك وكانت ردة فعلهم حيال وضع كهذا الانتظار . والانتظار حالة مؤلمة نفسية ، فانه يجمد الذهن ، ويبعث قلقا صامتاً ، خفياً ، ساكناً ، حيال مستقبل لا يطمأن اليه . والكل يعلم انه لا شيء يملأ هذا الفراغ .

٢ ــ الطابع الشخصي لشبكة الوجود اللبناني في العالم يجعل صعباً ان لم نقل مستحيلا ، التكيف وفق التغيرات التي تطرأ دون انقطاع . فلا وجود في اي من انحاء لبنان لمكتب يتناول بالدرس تضافر الاحداث ، وما من منظمة جماعية تتيح تخفيف او ازالة ما ينتج عن الطوارئ . فان اللبناني ما زال يعتمد في عصرنا هذا على بهلوانياته .

وثمة روتين ، ولسان حاله يقول : طالما نجحنا في الماضي فلا بد ان ننجح في المستقبل . وهناك الفردية تقبض بيدها الحديدية الناعمة الملمس على صفاء الذهن وحدته وعلى رحابة الصدر . وما كان الخلاص ليأتي عن وضع نفسي كهذا .

٣ ــ الانهزامية السائدة في الاذهان بخصوص التصنيع ، تجد مبرراتها المباشرة في نجاح المضاربات التجارية والمالية ، مع ان ذلك خطر يحول دون الشروع في اقتصاد اكثر ثبوتاً واتزاناً .

٤ ــ انعدام التجهيز التقني . ان موارد البلاد الطبيعية غير معروفة معرفة كافية ، لان جميع الاستقصاءات التي اجريت في هذا المضمار قد تمت على نحو بدائي . ونقص الاحصاءات في جميع الميادين يحد كثيراً من امكانية التدخل الموضوعي من قبل مختلف الوزارات وخاصة وزارة التصميم . والدراسات العامة للتربة ولما تصلح له ، وللمياه واستخدامها ، معدومة بشكل خاص . الأمر الذي أدى الى ري رديء للتربة وتآكل لها واجتثاث للاحراج مما ينذر بسوء العاقبة . فلا بد من سياسة منسقة باسرع ما يمكن .

٥ ــ اللامبالاة ازاء المشروعات العامة . ان اشد المسائل صعوبة تثار في المحافل والاندية وفي الصحف وحتى بين النخبة . منها تجديد الاجهزة والاصلاح الاداري والتوازن الاقتصادي والمشروع الاخضر ومشاريع الري الخ. الخ. ولكن كل ذلك يصحبه علامة استفهام كبرى. فاللبنانيون يشعرون بان هذه المشاريع تمر على هامش حياتهم الواقعية ، كفلاحين وموظفين . وبالواقع فانه ليس للجمهور الوقت او الوسيلة للتفكير في المسائل تفكيراً جدياً . فلدى اللبناني

شعور بان الحكومة تعمل لأمد بعيد اذن في ما لا يمكن تحقيقه . ينجم عن ذلك لامبالاة المواطن ازاء السلطة وكثير من الشك في فعالية وانتاجية المشروعات التي تضعها .

٦ — وفي النهاية ثمة عقبة اخيرة وهي هذه المرة **عقبة طبيعية** ، تضيق الخناق على الانماء ، تلك هي جغرافية لبنان ، البلد الجبلي . فالملكية صغيرة المساحة ما فتئ الآباء يقسمونها بين جميع اولادهم والاستثمار لهذه المساحات الصغيرة مرتفع الكلفة بحيث انه مقضي عليها بالفشل .

ومما يزيد هذه الامور خطرًا مشكلتان كبيرتان : مشكلة المياه ومشكلة الحاجة الى الملاكات التقنية على المستوى الجامعي .

تلك هي بايجاز العقبات الواجب تخفيف حدتها باسرع ما يمكن لانها حمل ثقيل ينوء به الانماء المتوقع للبلد .

الآمال

ان ما لا يقل عن الخمسة والسبعين بالمائة من الشعب اللبناني يتجاوبون مع افكار رئيس الجمهورية وتوجيهاته . هذه النسبة المئوية حصيلة استقصاءات عديدة قامت بها فرقنا في مختلف انحاء لبنان . فالواقع اذن ان اللبنانيين ، يتقبلون في اعماق نفوسهم السياسة الانمائية التي تسعى اليها الدولة منذ خمس سنوات .

ان تقبل سياسة ما هو تقبل العهد المرتبط بها وان لم يخل الأمر من الشكاوي .

والرضى عبارة عن الاقرار بما انجز وما هو قيد الانجاز وخاصة بما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والاقتصادي في هذا البلد الذي يريد ان يكون مزدهرًا حرًا وعصريًا . لا يسع احد في لبنان ان يجادل ان تركيبًا جديدًا للاقتصاد هو وحده الكفيل بكسب ثقة المواطنين ودفعهم في طريق الانماء الضرورية التي لا رجوع عنها .

ومؤهلات لبنان الانمائية تبرر جميع الآمال وهي التالية :

١ — الكيان اللبناني في طليعة هذه المؤهلات واعظمها شأنًا . فاللبنانيون فخورون — وهم في ذلك على حق — بسيادتهم . وهم متمسكون بها تمسكًا شديدًا . الأمر الذي يتيح توقع استثمار موارد البلد الطبيعية وطاقة سكانه الى اقصى حد ممكن .

ان وضع لبنان الممتاز يخول الاعتقاد بانه قادر اكثر من اي بلد آخر في الشرق الاوسط ، على ان يكون نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب .

ومما يزيد في فعالية هذا العامل الاول هو الوجود اللبناني المزدوج في العالم باسره . انه وجود تجاري واحيانًا صناعي ولكنه بالاضافة الى ذلك وجود دبلوماسي وقنصلي يمكن توسيعه ببعثات من اساتذة وفنيين من شأنها ان توطد علاقات لبنان بالبلدان الاخرى توطيدًا لا يستهان به .

وعندما ينظر اللبنانيون الى ما وراء حدودهم ، لا يسعهم الا الاقرار بان وضع لبنان الراهن

لا يماثله اي وضع سابق بالنسبة اليهم وبالنسبة الى امكانية تحقيق انماء مركز مضطرد السرعة . فالواقع ان هذه هي المرة الاولى التي لا يجادل فيها احد في انهم يحيون في بلد ذي سيادة. ان في ذلك مدعاة للاطمئنان لا شك يقدرونه حق قدره ولكن عليهم ان يدعموه باسهامهم في تقدم لبنان اسهامًا ايًا كان شكله .

٢ — اما فيما يتعلق بتقويم الموارد الطبيعية للارض اللبنانية فيمكن ان يعتمد على العوامل الايجابية التالية :

تعدد انواع الانتاجات الزراعية الممكنة ، والظروف المناخية الملائمة ، وامكان استخدام المياه استخدامًا علميًا الأمر الذي يؤدي الى زيادة ملحوظة في الانتاج (الليطاني — المياه الجوفية ، المشروع الاخضر) زيادة العمل الجبار الذي استهدف لحفظ التربة من التآكل بمضاعفة الجلول ، والمبادرات الشخصية العديدة لتحسين الاراضي المستعملة وفق طبيعتها وما تصلح له تجاريًا ، يضاف الى ذلك توفر عدد متزايد من التقنيين الزراعيين واحاطة الريفيين بفرق متعددة النشاطات على مستوى القضاء ، واخيرًا رغبة الفلاحين الاكيدة في التقدم التقني .

لا يخفى ان الصعوبة الكبرى للزراعة في الجبال ناجمة عن ندرة الطرقات . فما ان تشمل شبكة الطرقات جميع الانحاء حتى يصبح بالامكان استخدام الآليات . فيظهر الجرار في الجبل بعد اجراء التعديلات الفنية الضرورية . فيتخلى الفلاح عندئذ عن دوابه التي عليه علفها مدة ٣٦٥ من اصل ٣٦٥ يوم .

٣ — التصنيع :

على الحكومات التي تتعاقب على لبنان ، ايًا كانت ان تضطلع بمهمتين اساسيتين هما مؤازرة الصناعة اللبنانية ورفع مستوى التعليم الى اعلى درجاته ويجب ان يبذل هذان الجهدان في آن واحد . ان في لبنان اليوم شروعًا في تصنيع متنوع وهو بمثابة بدء في توسيع يجب ان تزداد اهميته . ولن يفتقر البلد الى رؤوس الاموال اللازمة اذا ما اهتم رجال المال بمجالات لا تؤتي ربحًا عاجلاً . ولا بد من تشجيعهم على ذلك باعتماد سياسة اقتصادية سليمة . واخيرًا ان الجو التقني في لبنان هو في خطواته الاولى ، ويمكن تنشيطه بانماء تعليم يتناسب ومقتضيات الساعة . وفي لبنان وسائل تربوية لا تتوفر لأي بلد آخر في الشرق الاوسط . ولم تسنح له قط من قبل فرصة مؤاتية كهذه ليضطلع بالمهمة التي اناطها به تاريخه وموقعه الجغرافي . فلا بد له من ان يسمو الى مستوى رسالته .

نذكر فيما يلي ارقامًا عن بعض البلدان تعطي فكرة عن درجات الاحتياطات القومية فيما يتعلق بالجهاز العلمي اللازم للانماء .

ان في الولايات المتحدة وسكانها ١٨٥ مليوناً ، الف عالم واربعة آلاف مهندس لكل مليون من السكان .

اما في الاتحاد السوفياتي وسكانه ٢٢٠ مليوناً فان عدد المهندسين والمهندسين الزراعيين بقطع النظر عن الباحثين من العلماء ، يبلغ اربعة ملايين وسبعماية الف مهندس .

وفي فرنسا وسكانها ٤٦ مليوناً ٥٠٠ عالم و ٢٦٠٨ مهندسين لكل مليون من السكان ويستطيع لبنان ان يعتمد هذه الارقام اساساً لتقدير حاجته الى العلماء من مختلف الاختصاصات بغية انمائه .

المستقبل

لبنان اليوم عند ملتقى الطرق واقتصاده مزدهر على الرغم مما يكمن فيه من نقاط ضعف. فتعليمه مبعث دهشة الشرق الاوسط وتعجب الغرب . فالمالية العامة والخاصة سليمة ، والتصنيع انطلق انطلاقاً حسناً ، والسكان في طور الفتوة ناشطين ، واذكياء يضاف الى ذلك وجود اللبنانيين في العالم بأسره ، وتلك ظاهرة فريدة نوهنا باهميتها مراراً عديدة .

لبنان بلد في اوج صعوده وسط عالم يتخبط في صعوبات بالغة الخطورة . فلبنان يكاد يكون بمنأى عن العراقيل التي تجابهها جميع اقطار المنطقة سواء على المستوى الاجتماعي او على المستوى الاقتصادي .

فعلام الانتظار لكي تنتقل هذه الا مكانات كلها الى حيز الواقع.

تلك هي خاتمة ما اسهبنا في رسمه بالخطوط العريضة .

في هذا الميدان بالذات يجد العامل السياسي مجاله الحقيقي . فالواقع ان السلطة السياسية هي التي يجب ان تحدد منذ عام ١٩٦٤ وجه لبنان لعام ١٩٧٥ . وهي التي تقيم وتوجه مجمل النشاطات ، وقد توقع المخطط اللبناني الاول الجهود التي يجب ان تبذل للتجهيزات الجماعية . وما المخطط بملزم الا للحكومة ، ولكن وراء الحكومة يتراءى مليون وستماية الف مواطن لبناني .

فعلى الحكومة والمواطنين على السواء ان يبنوا لبناناً انسانياً في جوهره حيث يكون صفاء العيش المادي والثقافي لكل شخص بمفرده وللمجموع المادة الاولى من دستور ديموقراطي حقاً . وعندئذ نعرف لماذا يفكر الكثيرون بانه تجدر التضحية بالمال والنفس في سبيل لبنان .

إسهام السكان

شرط رئيسي للنجاح

عشر سنوات من التجربة

ثمة اتفاق عام اليوم على القول ان الانماء يجب ان يكون ولا يمكن ان يكون الا حصيلة عمل الجميع.

والواقع ان الحافز للجهود التي يجب ان تبذل لدفع الانماء اللبناني غالباً ما يصور كعمل يقع فقط على عاتق الدولة واجهزتها الادارية .

بيد انه وان لم يكن من المشكوك فيه ان قائد اوركسترا الانماء يجب ان يكون السلطة العامة فمن المؤكد ايضاً ان هذا القائد محكوم عليه بالعجز اذا لم يتوفر له عازفون نظاميون .

ان تجربة السنوات العشر الاخيرة خليقة بالتقدير وحاسمة . ان جميع البلدان التي ادعت تطبيق مخطط للانماء الاقتصادي والاجتماعي دون ان تطلب من اجل ذلك معونة القطاع الخاص قد فشلت فشلاً تاماً . والامم الوحيدة التي افلحت في تحقيق جزء مهم من المخطط كانت تلك التي عنيت منذ البداية بادخال مجمل السكان (جمعيات ، نقابات ، حركات الخ ...) في تنظيمات الانماء الاساسية .

يمكن بالتأكيد ان نستخلص من ذلك درساً — وهذا الدرس يصلح للبنان بصورة خاصة اذ ان القطاع الخاص فيه هو في اكثر من نقطة واحدة اقوى من الدولة — وهو ان الانماء يتطلب مشاركة ناشطة من مختلف كتل المجتمع اللبناني .

القضية كلها هي في معرفة ما اذا كانت هذه المشاركة ستتحقق بطريقة حرة ام قسرية . والجواب ، بالنسبة للبنان ، معروف سلفاً .

بعض الايضاحات

وهنا لا بد من الصراحة والايضاح .

١ — فليس بالامكان اولا ، في لبنان كما في اي بلد آخر ، تحقيق انماء سليم متوازن ما دامت التنظيمات الادارية الاساسية غير مستوحاة من حاجات البلد ومتوافقة معها .

واذن فان من غير المفيد ان نتصور ان بالامكان اعداد مخططات جيدة للانماء وتطبيقها اذا لم تكن هناك حكومة صالحة تسهر على ذلك . اننا بذلك نكون قد هيأنا المحراث قبل الثور .

فاذا بقيت الادارة جامدة واستمرت في عدم اهتمامها بهذه القضايا ، واذا كانت ادارة غير صالحة ، فان المساعدة الاجنبية والرساميل الوطنية واكثر التقنيين تجربة وخبرة لا يستطيعون ان يؤدوا اية خدمة .

ان الخبير الزراعي الاكثر اهلية لا يستطيع ان يفعل شيئاً اذا دعي لتقديم مشورة الى وزارة تكاد تكون غير موجودة .

وان افضل نظام ضرائبي يبقى عديم الجدوى اذا لم تؤمن وزارة المال جباية الضرائب واذا لم تتوفر لديها وسائل هذه الجباية .

المهمة الاولى اذن هي ايجاد عناصر لادارة عامة مختصة .

ولقد حدد الرئيس شهاب في الرسالة التي وجهها الى المواطنين في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٦٢ هذه المشكلة بوضوح عندما قال « منذ تسعة عشر عاماً اي منذ ولادة الاستقلال ، واللبنانيون يعانون لكي يروا قواعد دولة حديثة ترسو في بلادهم » .

والكل يعلم كيف عبر اللبنانيون عن تلك المعاناة طوال عشرين عاماً مرت على الاستقلال. ان ذكرى الاحداث الخطيرة المؤلمة لا تزال تعيش في الاذهان ، واللبنانيون حريصون اليوم على ان ينعموا بدولة حديثة من افضل الدول تنظيماً .

٢ — وثمة قضية ثانية ، قد تبدو لاول وهلة غير ذات فائدة ، تعرض في مجال التحدث عن الانماء اللبناني ، ولكنها تشكل اذا ما نظرنا اليها عن كثب شرطاً اساسياً للنجاح .

والواقع ان الانماء ليس مجرد عمل تقني اداري ، بل انه يتطلب تفهماً اخلاقياً للعلاقات القائمة بين المواطنين والسلطة . وهو لا يستطيع ان يتحقق ويفلح الا اذا توفرت للمواطنين الامكانية الحقيقية والدائمة للتدخل بشؤون قراهم ومناطقهم . ان عليهم ان يدركوا مسؤولياتهم على الصعيدين المحلي والاقليمي ، وذلك انه ليس ثمة انماء وطني من غير انماء محلي ، ما دامت الديموقراطية الوطنية لا تنهض الا على الديموقراطية المحلية . وهذا المبدأ هو الذي اخذ بعين الاعتبار عندما جرى في الآونة الاخيرة تنظيم البلديات في لبنان .

بيد ان الانماء المحلي والاقليمي غير موجود في لبنان . وثمة عقبتان حالتا دونه : الاولى ذات صلة بالمظهر التقني للمشكلات التي يطرحها انماء اقليمي ومحلي . ان هـذه المشكلات جميعها تدرس وتحل — عندما يقدر لها ذلك — على مستوى الوزارات . وفي هذه الحالات يشعر المواطنون بان جميع المقررات المتعلقة بمستقبل مواقعهم السكنية وبحاضرها قد اتخذت من اعلى ، بمعزل عنهم . والعقبة الثانية منشأها المركزية المفرطة . ان كل ما هو قومي يجري في بيروت : ادارة ، تخطيط ، جمعيات كبرى ، الخ .. وبذلك تمـارس بيروت احتكاراً

اقتصادياً ومالياً وفكرياً حقيقياً ... وتتلاشى الحياة الاقليمية او تصبح ظاهر حياة وحسب .

لكي يتحقق لنا اذن انماء وطني حقيقي لا بد من تنشيط الحياة الاقليمية والمحلية على صعيد ثقافي (مدارس ، كليات ، دور سينما ، تلفزيون، مكتبات) وصحي واقتصادي في آن واحد .

لقد ادرك العهد هذه المشكلة كل الادراك ، فاوجد شبكة للانماء الاقليمي نقدم هنا وصفاً موجزاً لها .

شبكة اقليمية للانماء

١ — انشئت على مستوى المحافظة مجموعة تدعى « المجموعة التقنية الاقليمية » وجعلت تحت رقابة المحافظ المباشرة . وهذه المجموعة تتكون من مختلف رؤساء المصالح الاقليمية والاطباء والمهندسين المدنيين والمهندسين الزراعيين والمربين ، يضاف اليهم ممثل عن مصلحة الانعاش الاجتماعي . والى هذه « المجموعة التقنية » ضمت الحكومة « المجلس الاستشاري الاقليمي » المؤلف من ابناء المنطقة المنفتحين على التقدم والذين هم على معرفة عميقة باوضاع السكان . وقد جعلوا الى جانب المحافظ ليبدوا آراءهم بكل ما له صلة بانماء المنطقة .

٢ — وانشئت على مستوى القضاء فرقة القضاء « المتعددة النشاط » وجعلت تحت رقابة القائمقام المباشرة . وهي تتكون من منشط اجتماعي ومهندس زراعي وطبيب ومرب ومستشار للشؤون البلدية . ومهمة هذه الفرقة اعلام « المجموعة التقنية الاقليمية » بحاجات سكان القضاء الحقيقية ، واطلاع هؤلاء السكان على سبب وجود عمليات الانماء ومداها ، تلك العمليات المستوحاة او المدفوعة او المنفذة من قبل الدوائر الحكومية .

وقد تلقت عشر فرق « متعددة النشاط » تدريباً متخصصاً بالانماء ووزعت في عشرة اقضية الى جانب القائمقامين .

٣ — وعلى مستوى القرى ، اخيراً ينشط العمال الاجتماعيون التابعون لمصلحة الانعاش الاجتماعي ولقد وزع خمسون منهم في عدد من المواقع السكنية ، وهم يعملون بتعاون وثيق مع الفرق المتعددة النشاط .

وتؤدي الشبكة الاقليمية المكونة على هذا النحو وظيفة مزدوجة :

— انها توفر للسلطة المركزية جميع المعلومات التقنية عن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للتجمعات الاقليمية والمحلية .

— وتنقل لهذه التجمعات في الوقت نفسه التوجيهات الاقتصادية الصادرة عن السلطة المركزية .

التجاوب بين القمة والقاعدة

ليس الانماء ، ولا يمكن ان يكون ، عملاً جافاً ينبثق عن تقنيين يرصفون امامهم الارقام والاحصاءات ، ولا عن موظفي مكاتب يوقعون اوراقاً ويعدون ملفات . انه عمل ضخم تتفهمه الامة وتضطلع به . واذا كانت الدراسات التقنية اساسية ، ومقررات الامة ضرورة فما قيمتها اذا لم يكن كل لبناني مدفوعاً في اعماق نفسه بارادة تبديل قريته وحيه ومنطقته وبلـده ؟ ان الانماء لينبثق من مجموع هذه الارادات المنظمة في خلايا قاعدته (بلديات) والناشطة. ضمن اطار من الاعمال التقنية (فرق متعددة النشاط) التي هي وليدة تفكير القمة وبذلك يتم التجاوب بين القمة (الحكومة) والقاعدة (السكان المحليون) .

ان دور الفرق يتناول بصورة رئيسية اسهام الجماهير الريفية والمدنية في انماء البلد وتدريبها على تقنيات هذا الانماء .

اعلام

انها لحقيقة ان ثمة مئة تقريباً من اصل عشرة آلاف موظف حكومي يعرفون مشاريع الانماء العام للبلد . فماذا يقال اذن عن الجماهير ؟ ومن هنا ندرك بسهولة سبب الانباء الخاطئة المشوشة التي تدور حول مستقبل الانماء وامكانات تحقيقه وقلة حظه في تغيير شيء بالوضع القائم.

ان اللبنانيين ليسوا على علم صحيح بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يهم حلها كل فرد وكل عائلة وكل طائفة وكل منطقة . ولذا كان على المدرسة والكلية والجامعة والصحافة والراديو وجميع وسائل الاعلام ان تتجند لمحاربة جهل يعيق نمو لبنان . انه قفص حقيقي للجهل يجب ان يعمد اليه .

نشر النجاحات

اننا ، في لبنان ، في اوضاع ملائمة جداً لنشر النجاحات . وليس ذلك صحيحاً في الحقل الزراعي وحسب ، بل وفي الحقول الاخرى ايضاً الصناعية والاجتماعية والريفية والتربوية .

ان ما يجب توفره ، قبل كل شيء ، هو معرفة واسعة لشروط النجاح التقنية والطبيعية ، ومنهاج متلاحم الاجزاء ، وجعل المعلومات في متناول الجميع وتنظيم متوافق للتسليف .

وليس ثمة اليوم سوى نماذج صغيرة لنجاحات ينعم بعضها بقيمة اشارية بالغة الاهمية . ومن هنا كان مدى الضرورة لمتابعة هذه التجربة .

وفيما يلي بعض هذه النماذج :

عنجر

تشكل هذه القرية التي تقع في المنطقة الشرقية نجاحاً كبيراً في حقل التضامن والتعاون

اذ استطاع السكان انفسهم تهيئة الاوضاع التي مكنتهم من رفع مستوى معيشتهم . ولقد وظفوا اموالاً بالتدرج في الزراعة لتحسين موارد الانتاج ووسائله ، وزودوا انفسهم بتجهيزات أمنت لهم حياة زراعية ووسائل ترويح عن النفس تفوق تلك التي تنعم بها القرى المجاورة . واذا درس هذا النموذج المصغر عن كثب فلا بد ان يكون مثمراً بالمعطيات .

هذا مع العلم بان دراسة اكثر عمقاً لجميع القرى اللانموذجية تمكن من استخلاص عناصر نجاح او فشل اخرى .

الجية

انها تتضمن عددا من عناصر النجاح المهمة : اكتشاف سماد جيد ، مكافحة فعالة ضد امراض المزروعات والحشرات ، ديناميكية في العمل ، مركز ملائم للسوق التجارية بفضل نضوج المحاصيل المبكر ، تنظيم الزراعات ذات المواسم المبكرة بواسطة نظام استثمار عائلي .

وليس مرد هذا النجاح الى اوضاع طبيعية تفضل سواها . بل ان سكان الجية عمدوا الى اغناء ارضهم الرملية الكثيرة الحصى بتراب نقلوه على ظهور الحمير ، واستعاضوا عن المياه التي كانوا يفتقدونها في الماضي بحفر الآبار . وقد مكنتهم جهودهم من ان يكون لارضهم ثلاثة محاصيل في السنة وان تكون ذات انتاج جيد .

تفاحتا

لقد بدا من المفيد في منطقة غير محظية من مناطق لبنان الجنوبي ، تفتقر الى المبادرة وتنتظر كل شيء من نائبها ، ان تبث بين سكانها روح العمل وان يبين لهم ان الاعتماد على النفس افضل من الاعتماد على الآخرين . ومن اجل هذا العمل اختار اعضاء الحركة الاجتماعية في بيروت قرية تفاحتا التي كانت حتى ذلك الحين تعيش في عزلة تامة . وعندما عرض اولئك الاعضاء مشروعهم على السكان صادفوا من الترحيب به ما مكنهم من وضعه موضع التنفيذ .

اذا اضيفت هذه الامثلة الثلاثة الى الكثير غيرها مما يتوفر في لبنان ، فانها تشكل عناصر مفيدة لتوجيه جهود الانماء التي يجب ان تبذل في المستقبل القريب والبعيد ، قيمة التبادل بين المناطق في تنشيط التقدم التقني عن طريق الاتيان بافكار وطرق جديدة ، كتمهيد الاراضي الرملية مثلاً ، واقامة الدور الهوائية ، وحفر الآبار ، وادخال الميكانيك : وهي امور سرعان ما يحتذى بها اذا ما حالفها النجاح .

ان زراعة التفاح والحمضيات تشكل ظاهرة صارخة في مجال الفائدة التي يمكن ان يحققها

الفلاحون اذا ما تبين لهم ان تبديلات تامة لزراعتهم ولطرق استثمارهم يمكن ان تؤدي الى استثمار افضل لاراضيهم المنتجة .

ان ما يجب توفره قبل كل شيء هو كما قلنا آنفاً ، معرفة واسعة لشروط النجاح التقنية والطبيعية ومنهاج متلاحم الاجزاء وجعل المعلومات في متناول الجميع ، وتنظيم متوافق للتسليف .

التعاونيات

كلنا يعلم ان الحركة التعاونية قد نشأت من حاجة المنتجين الى الدفاع عن انفسهم . ولقد كانت نتيجة النجاح الذي حققته التعاونيات الريفية في العالم كله ان عرفت الحركة الاجتماعية دفعاً جديدا ، وازدادت بعض المزايا الاخلاقية ، كالتضامن والتعاون والتبصر ، رسوخاً ونضجاً .

لن يكون بوسع الريف ان يتنظم للانماء الا بمساعدة التعاونيات . ومن المؤسف ان لبنان لا يملك في هذا الحقل اي تنظيم . ولذا يبدو من الاهمية بمكان اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية لانشاء هيئات اقليمية تهدف الى تشجيع التقدم الاجتماعي عند المنتجين .

مشكلة التمويل

ان حل مشكلة الانماء يتطلب تخطيطاً ، وهذا امر يقر به الجميع في الوقت الحاضر . وهذا التخطيط يفترض ادارة سليمة منسجمة يقابلها بالضرورة انضواء من قبل السكان الذين يجب ان تتوفر لهم اجهزة تقنية محلية ودائمة .

غير ان هذا التنظيم كله قد يبدو ، اذا نظر اليه عن كثب ، اشبه بالبحث الادبي الرحب اذا لم تطرح مشكلة التمويل ويوجد لها الحل المناسب .

ان التشميرات العامة والخاصة هي الوسيلة الافضل لتحقيق الانماء. ولقد اوضحت سياسة التشمير كما حددها العهد في الجدول التالي :

١ ــ ملحوظات التشميرات العامة عن السنوات ١٩٦٤–١٩٦٨ (بملايين الليرات اللبنانية)

التنظيمات الاساسية الطبيعية		٤٨٠ ل.ل
	طرقات	١٧٠
	مياه شرب	٨٧
	ري	٧١
	طاقة كهربائية	٧٤
	ابنية ونفقات شتى	٧٨
التنظيمات الاساسية الاجتماعية		٣٢٠ ل.ل
	صحة	٦٥
	تعليم	١٦٩
	ضمان اجتماعي	٦٤
	مساعدة اجتماعية	٢٤
مساعدة للانتاج		١١٨ ل.ل
	زراعة وصيد الاسماك	٤٩
	صناعة	٢٧
	سياحة وآثار	٤٢
نفقات شتى وغير ملحوظة		٤٢ ل.ل
المجموع		٩٦٠ ل.ل

وهكذا فان الدولة كما نرى ، تأخذ مباشرة على عاتقها الانجازات التي تتجاوز طاقات الافراد والورش والجماعات ــ ولكن الدولة تقوم بدور ثان يبدو ضرورياً الا وهو تشجيع جميع القطاعات الخاصة التي تشكل القوى الحية للامة. وذلك عن طريق نظام للتسليف الطويل الاجل .

ويبين الجدول التالي اهمية هذا التسليف :

٢ ــ ملحوظات التسليف العام للقطاع الخاص عن السنوات ١٩٦٤ــ١٩٦٨
(بملايين الليرات اللبنانية)

سلفات للمصالح المستقلة	١٨٠ ل.ل
تسليف صناعي	١٣٥ ل.ل
تسليف زراعي	١٣٠ ل.ل
تسليفات شتى	٣٥ ل.ل
المجموع	٤٨٠ ل.ل

عائدات الدولة

يجب ان تكون عائدات الخزينة من الارتفاع بحيث تستطيع ان تؤمن عمل الدولة الطبيعي ، وتعد التنظيمات الاساسية ، وتنفذ مشاريع التخطيط بمساعدة السكان .

ولذا كان لا بد من اجراء تعديلات في جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، تلك الجباية التي تدعو الى الاسف في الوقت الحاضر. وقد تولى الخبراء المختصون وضع تقرير حول هذا الموضوع .

والواقع انه من غير الطبيعي ان تنظم ضريبة الدخل موضوع البحث بالاستناد الى تصاريح مغلوطة والى عدم تغطية . ان الانحراف المدني يجب ان يحارب بشدة وان يعاقب ، وليس بوسع الحكومة ان تتراجع في هذا الشأن .

ويجب ان تتناول الرسوم والضرائب جميع المؤسسات مهما بلغ حجمها وشكلها ، ولكن يجب التمييز بين هذه الرسوم والضرائب وبين ضريبة الدخل التي تفرض على الاشخاص الطبيعيين .

كما يجب التفريق بين الرسوم الجمركية حسب درجة ضرورة البضاعة وبالنسبة لحاجات الاستهلاك لدى الطبقات الشعبية ، وحاجات التجهيزات الانتاجية والتوسع الصناعي والزراعي .

واما الضرائب على زيادة القيمة العقارية فلها ما يبررها ، سواء اكانت ناتجة عن تقويم لأراض زراعية يعتمد على الري وشق الطرقات ، او عن تقويم لأراض مدنية على اثر اعمال تجميل وشق طرقات . واذا توخت الدولة الحرص على الا يكون التقويم ضد مصلحة المالك الصغير الذي لا تتوفر لديه الوسائل المالية الكافية ، فان بوسعها ان تلحظ رفع الضريبة عند بيع الارض ، او الاراضي فقط .

الخاتمة

يمكن القول ، في نهاية المطاف ، ان التجربة اللبنانية للانماء هي تجربة رائدة ، وانها من اجل ذلك يجب ان تشكل عملاً متتابعاً ابدا .

وهي ككل عمل بشري ، غير كاملة ، ولكن لها فضل الابداع والواقعية . ولنجاح هذه التجربة حددت جميع الوسائل في نظام عام للتنسيق والارتباط على جميع الدرجات .

وكما هي الحال في كل عمل ضخم . لا بد من ارادة ، ارادة السلطة تعضدها ارادة الامة نفسها .

خاتمة عامة

ان هذا العرض السريع يشكل كلاً كاملاً . واذا ما تطرقنا فيه الى مشكلات من مختلف الانواع — اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، مالية ، مدنية — فلانه لم يعد بالامكان فصل هذه الحقول جميعها الواحد عن الآخر .

ان العمل الذي بات اللبنانيون جميعهم مدعوين للقيام به قد رسم بوضوح في هذه الصفحات انه عمل يهدف الى خلق لبنان لا وجود فيه لفئة من السكان تعيش على فتات مائدة فئة اخرى ، لبنان يدعو جميع المواطنين فيه الى الجلوس حول مائدة واحدة .

وهكذا نكون قد طرحنا المشكلة الاساسية للوجود الوطني وللوحدة الوطنية .

وبوسعنا القول ، دون ان يكون في ذلك خطأ كبير ، ان لبنان كان منذ ١٩٥٩ حتى ١٩٦٣ بلدا تخلى عن الاعيب السياسة ليرسي بهدوء ورصانة اسس المستقبل .

والاسس هي اقل اجزاء المبنى مشاهدة . وثمة اغراء يراود المرء دائماً ، لرفع الطوابق بعضها فوق بعض قبل ان يتم وضع الاسس .

ان الطريق الذي شقه التخطيط اللبناني يؤدي الى المستقبل . وقد ولد تفهم جديد للاقتصاد . اقتصاد لبناني اصيل يعتمد مبدأ الحرية التي يفقد لبنان من دونها سبب كونه موطناً للازدهار الجماعي . ان نوعاً جديدا من علاقات المواطنين ، بعضهم ببعض ، وعلاقاتهم بالسلطة سوف يرى النور . وهناك كلمة واحدة تكفي لوصف هذه العلاقات هي الاخوة .

وبذلك نخرج من حدود السياسة والاقتصاد الضيقة الى القيم الاخلاقية والروحية التي لا يستطيع الانسان ولا الجماعات التنكر لها .

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الطبعة الكاثوليكية - بيروت